123

دراسات استراتيجية

حسن الحاج علي أحمد

خصخصة الأمن

الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

khalifa-DZ-SCAN

Join US on Facebook :

https://www.facebook.com/groups/S.Politiques.ADM.POL.PUBLIQUE

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هيئة التحرير

جمال سند السويدي رئيس التحرير
عايدة عبدالله الأزدي مديرة التحرير
عماد قدورة

الهيئة الاستشارية

حنيف القاسمي وزير التربية والتعليم
إسماعيل صبري مقلد جامعة أسيوط
صالح المانع جامعة الملك سعود
محمد المجذوب جامعة بيروت العربية
فاطمة الشامسي جامعة الإمارات العربية المتحدة
ماجد المنيف جامعة الملك سعود

دراسات استراتيجية

خصخصة الأمن

الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

حسن الحاج علي أحمد

العدد 123

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2007

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-1203

ISBN 978-9948-00-897-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 9712-4044541+

فاكس: 9712-4044542+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمـة	7
المفاهيم الأساسية في الدراسة	16
المدارس الفكرية لدراسة الأمن	21
تاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره	28
خصخصة الأمن: الأسباب والدوافع	34
مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة	46
الآثار المترتبة على خصخصة الأمن	64
الهـوامـش	69
المراجـــع	83
نبذة عن المؤلف	91

مقدمة

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تطورات كبيرة تتعلق بقضايا الأمن وإدراك قادة الدول والمخططين والدارسين له. ونجمت هذه التطورات عن التحول الذي طرأ على النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانحسار احتمالات مواجهة استراتيجية بين القوى الكبرى في العالم. ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة، انتقل الصراع إلى مستويات أدنى من الناحية الإقليمية، وعلى مستوى الدولة، كما تغيرت طبيعة هذا الصراع. فبعد أن كان الصراع الرئيسي في النظام العالمي ذا طبيعة أيديولوجية بين القوتين العظميين، تحول إلى صراع إثنيات وهويات داخل الدولة التي ضعفت، أو بين قوى اجتماعية بعد انهيار الدولة. وما ميّز صراعات الهوية أن طبيعة الفاعلين فيها قد تغيرت؛ إذ لم تعد الدول هي الوحيدة في ساحة الصراع، بل انضم إليها، وفي بعض الأحيان حل محلها فاعلون آخرون يشملون أفراداً ومليشيات وأمراء حرب ومرتزقة وشركات.

وأسهمت العولمة بتأثيراتها المتعاظمة في توسيع القضايا الأمنية؛ فقد أمسى عدد من الدول الآسيوية نهباً للمضاربات المالية، مما نجم عنه الأزمة المالية التي عصفت بتلك الدول في نهاية التسعينيات. ونتيجة لذلك أصبح الأمن الاقتصادي عند بعض الدول يسبق الأمنَيْن العسكري والسياسي. وفي حالات أخرى حظيت القضايا الاقتصادية باهتمام أكبر من قبل واضعي استراتيجيات الأمن القومي، بعد أن كانت قضايا التسلح النووي والردع

الاستراتيجي هي المهيمنة. وهنا يتبادر إلى الذهن طلب الشركة الوطنية الصينية للبترول شراء شركة أنكول الأمريكية في تموز/ يوليو 2005. فقد طالبت لجنة استشارية مكونة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري الكونجرس الأمريكي بتعديل القانون الذي يحكم عمل لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأرادت اللجنة أن يوسَّع التعريف الوارد في القانون للأمن القومي، ليشمل بصورة واضحة القضايا المرتبطة بالأمن الاقتصادي، مثل الطاقة وإمدادات النفط. وإذا كان النفط يعد السلعة التجارية العالمية التي هي أحد مجالات الأمن القومي، فإن عمل لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشئت عام 1988 سيتغير بدرجة كبيرة.[1] ومن التطورات الأخرى التي طالت مفهوم الأمن توسيعه ليشمل أمراضاً مثل الإيدز، وقضايا الهجرة والتحولات الديمغرافية، والجريمة المنظمة.[2]

وجاءت أحداث 11 سبتمبر بتغيرات إضافية للقضايا الأمنية وإدراك متخذي القرار بشأنها. ومن أهم التحولات التي نجمت عن تلك الأحداث أن الذين قاموا بالاعتداءات كانوا أفراداً ينضمون إلى تنظيم، لا دولة تسعى لامتلاك مزيد من القوة كما ترى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي سادت لعقود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن تنظيمات قد قامت من قبل بهجمات مسلحة، فإن النظرية الواقعية ترى أن أثرها يظل محدوداً ولا يضاهي أثر الدول، وتبقى عندهم الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة العالمية. ويبدو أن أثر التنظيمات يعد كبيراً في حالة هجمات 11

سبتمبر، لأن الأحداث قد وقعت داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ القوة الكبرى في العالم.

وهؤلاء الفاعلون الجدد لا تجدي معهم سياسات الحرب الباردة القديمة مثل الردع وتوازن القوى، بل تطلب الأمر اتباع سياسات جديدة، وقيام مؤسسات مختلفة للتعامل مع المهددات الجديدة. كما نجد أن قضايا الأمن قد تداخل فيها البعدان الخارجي والداخلي، بعد أن كانت المهددات الخارجية في الدول الغربية الغنية، في فترة الحرب الباردة، تعامل باستقلالية كبيرة عن مهددات الأمن الداخلية. أما في الدول الفقيرة فإن مهددات الأمن الداخلية كانت ولا تزال تحظى بالأولوية.

وقد انعكست هذه التحولات على دور الدولة الأمني؛ فبعد أن كانت الدولة في السابق تحتكر استخدام القوة الشرعي وتقوم بتوفير الأمن، تبدلت هذه الحال بعد دخول أطراف جديدة مثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مجال تقديم خدمات الأمن. لقد ظل تقسيم العالم إلى مجالات عامة وخاصة مثار نقاش مستفيض في أوساط الخبراء والسياسيين، كما دار نقاش حول وظيفة الدولة، بعد أن توطدت أركانها في القرن العشرين، وتحويل مهامها لتقوم بتقديمها جهات أخرى. لكن هذا النقاش، رغم توسعه وتشعبه، لم يتعرّض للجانب العسكري؛ إذ عُدّ هذا المجال من صميم مهام الدولة التي لا يمكن أن تتخلى عنها. وتتركز سمة السيادة الأساسية في احتكار الحكومة الوطنية لاستخدام وسائل الإكراه المتمثلة في تكوين القوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية الأخرى وإدارتها واستخدامها.

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتشار النزاعات الإثنية والحروب الأهلية، وتضاؤل احتمالات نشوب حروب كبرى، برزت في العالم الشركات الأمنية الخاصة التي بدأت تزحف تدريجياً على مجالات نفوذ الدولة التقليدية في المجال الأمني، وتستولي عليها بتنازل من الدولة، وفي بعض الحالات بتشجيع منها. هذه الشركات تعمل بجد الآن في دول عديدة في العالم من بينها أفغانستان والعراق.

يبدو انتشار الشركات الأمنية الخاصة جلياً في حالة العراق؛ حيث تعد الشركات الأمنية الخاصة المساهم الثاني في قوات التحالف في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يبلغ عدد أفرادها 10 آلاف فرد، متجاوزين القوات البريطانية البالغ عددها 9900 فرد. كما أن عدد الأفراد المنتمين إلى شركات خاصة ويشاركون في خطوط القتال قد تضاعف عشر مرات منذ حرب الخليج الأولى (1991). ففي عام 1991 كان هناك فرد واحد متعاقَد معه مقابل كل 100 جندي. ووصل العدد الآن إلى فرد واحد مقابل كل عشرة جنود. ويبدو تعاظم دور الشركات الأمنية الخاصة من خلال الميزانية المرصودة للصرف في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" (بما فيه آسيا الوسطى)؛ إذ سيوجَّه ثلث مبلغ السبعة والثمانين مليار دولار المرصودة في الميزانية لهذه الشركات الأمنية الخاصة.[3]

وفي العراق تقوم الشركات الأمنية الخاصة، مثل شركة داينكورب Dyncorp وشركة ميليتاري بروفشنال ريسورسز Military Professional Resources Inc. (MPRI) بتدريب قوات الشرطة والجيش العراقية. كما

تقوم شركة جلوبال ريسك إنترناشونال Global Risk International البريطانية بدور أمني كبير في العراق؛ حيث تستخدم قوات الجيرخا Gurkhas القادمة من التبت وفيجي لتوفير الحراسة للمسؤولين الأمريكيين في العراق. ويقوم أفراد من شركة كستر باتلز Custer Battles بحراسة مطار بغداد، ومهام نقاط التفتيش والحواجز. كما تقوم شركة إرينيز Erinys البريطانية بحراسة آبار النفط.[4] وقد وعد دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي السابق، بتخفيض القوات الأمريكية إلى 200 ألف جندي، والتوسع في استخدام الشركات الخاصة.

أما في إسرائيل فإن الشركات الأمنية الخاصة توفر الحماية للدبلوماسيين الأمريكيين.[5]

وهناك ما يقرب من 90 شركة أمنية خاصة منتشرة في حوالي 110 بلدان في العالم، وتعمل في مجالات التدريب العسكري والاستخبارات والإمداد والعمليات الحربية. وتقع مقار هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجنوب أفريقيا، وتشمل مناطق عملها مناطق النزاعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.[6]

إن تقديم الخدمات من قبل شركات عسكرية ليس أمراً جديداً، فقد عمد عدد من الدول في السابق إلى الاستعانة بشركات خاصة في بعض الأعمال العسكرية، لكن الجديد يكمن في عدد هذه الشركات، وفي نطاق ما تقوم به من أعمال؛ إذ صارت تقوم بمهام كانت تعد من صميم أعمال القوات المسلحة الحكومية.

وفي الحرب على العراق، أسهمت هذه الشركات في تشغيل أنظمة صواريخ جي ستارز وباتريوت. وتنخرط هذه الشركات في دول أخرى بصورة أكبر في عمليات دعم برامج الأسلحة، وتقديم اللوجستيات، والاستشارات والتدريب. كما أن الجديد في هذا الصدد هو عولمة هذا النشاط، فقد انتشر على المستويين الرأسي والأفقي، من حيث المهام، ومن حيث التوسع الجغرافي. وتغيرت طبيعة النشاط التنظيمية؛ إذ أُدرجت الشركات التي تعمل في هذا المجال في أسواق الأوراق والأسهم المالية. ومن مظاهر هذا التوسع بلوغه الأمم المتحدة؛ حيث نجد أن عمليات حفظ السلام التي قامت بها المنظمة الدولية في التسعينيات أدت فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دوراً مهماً.

إن التحول الحالي نحو "خصخصة الأمن" قد جرى بصورة تدريجية، وكانت البداية الواضحة في مجال التدريب؛ حيث كان ديدن الحكومات الأمريكية في السابق توفير التدريب العسكري للجيوش الأجنبية عبر المؤسسة العسكرية الرسمية. لكن تحولاً حدث عام 1975 عندما منحت الحكومة الأمريكية شركة فينيل Vinnell عقداً بمبلغ 77 مليون دولار لتدريب الحرس الوطني السعودي على حماية آبار النفط. وكانت فينيل بذلك أول شركة أمريكية تتولى مهام تدريب قوات أجنبية بموجب عقد مع الحكومة.[7]

وشهدت نهاية الحرب الباردة زيادة مطّردة في تولي الشركات الأمنية الخاصة مزيداً من المسؤوليات الأمنية والعسكرية. ففي الولايات المتحدة

الأمريكية، قام البنتاجون في الفترة 1994 – 2002 بإبرام 3061 عقداً مع شركات أمنية خاصة بلغت قيمتها 300 مليار دولار. وقد حازت أكبر عشر شركات على 38٪ من جملة قيمة التعاقدات. ومن بين هذه الشركات شركات كيلوج براون آند روت Kellogg Brown & Root ، وبوز ألن هاملتون Booz Allen Hamilton ولوكهيد وبيوينج.[8] واشترك بعض هذه الشركات في أعمال مكافحة المخدرات في كولومبيا مثل شركة داينكورب. وانخرطت هذه الشركات العسكرية الخاصة في العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساهمت هذه الشركات في تمويل أعمال اللوبي والحملات الانتخابية. ففي عام 2001 دفعت عشر من هذه الشركات 32 مليون دولار لأعمال اللوبي، كما صرفت 17 شركة 12.5 مليون دولار على الحملات الانتخابية بين عامي 1999 و2002.[9]

وربما كان أوضح مثال لتورط الشركات الأمنية في عمليات قتالية هو ما حدث في بابوا نيو غينيا عام 1997. فقد قام سير جوليوس شان، رئيس وزراء بابوا نيو غينيا، بالاتفاق مع شركة ساندلاين Sandline لمحاربة المتمردين في جزيرة بوجينفيل، وقبل بدء العمليات قام الجيش بتحرك مضاد وطرد أفراد الشركة، وأُجبر شان على الاستقالة، وفقد منصبه في الانتخابات التي تلت ذلك. ورفض بيل سكيت، رئيس الوزراء الجديد، دفع نصف المبلغ المتبقي لشركة ساندلاين التي تسلمت نصف قيمة العقد مقدماً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1999 حكمت محكمة دولية لصالح الشركة. واضطر رئيس الوزراء الجديد إلى الموافقة على دفع بقية مبلغ الـ 36

مليون دولار في تسوية خارج المحكمة، وذلك حتى يكسب ثقة المستثمرين الأجانب.[10] هذا، ويتوقع المحللون الماليون أن يقفز دخل الشركات العاملة في سوق الأمن العالمي من 55.6 مليار دولار عام 1990 إلى 202 مليار دولار عام 2010.

مشكلة الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع التوجه العالمي نحو خصخصة الأمن. ويتعرض للتحول الذي طرأ على دور الدولة في مجال الأمن وبروز فاعلين جدد يسهمون معها - وفي بعض الحالات يحلون محلها- في توفير الأمن وحفظ النظام، بل والقيام بعمليات عسكرية. وتبحث في الآثار الناجمة عن خصخصة الأمن اجتماعياً وسياسياً وأمنياً.

منهجية البحث

تقوم منهجية البحث في هذه الدراسة بالتركيز على تحليل الدور؛ حيث سيتم تحليل الدور الأمني للدولة وللفاعلين الآخرين، وذلك عبر تحليل المهام والمسؤوليات التي يقوم بها كل فاعل، والتغيرات التي طرأت عليها. وستتجه الدراسة إلى تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية والقيمية لموضوع خصخصة الأمن. ففي البعد النظري تتناول الدراسة بالتحليل التطور النظري الذي طرأ على بروز ما سمي "السلطة الخاصة"، وهي المجالات التي نشأت خارج إطار الدولة، وأصبحت لها سلطة توازي سلطة الدولة.

وثمة جوانب رسمية وقانونية وسياسية مرتبطة بمفهوم السلطة تعقّد التناول النظري لمجالات السلطة الخاصة.[11] وفي الجانب التطبيقي تتعرض الدراسة لتحليل الدور المتنامي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وبخاصة في بعض دول عالم الجنوب النامي. أما في الجانب القيمي فتحلل الدراسة أثر الخصخصة الأمنية على القيم الديمقراطية التي تركز على مفاهيم المساءلة والشفافية؛ حيث تستخدم الدول الشركات العسكرية الخاصة، لكنها تظل بمنأى عن المراقبة التشريعية.

أقسام الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ستة محاور رئيسية. يتناول أولها تعريف أهم المصطلحات والمفاهيم الواردة في البحث. ويركز الثاني على المدارس الفكرية الرئيسية التي درست مصطلح الأمن. ويتعرض المحور الثالث لتاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره، فيتناول الاستخدام التاريخي للمرتزقة، وقيام جيوش خاصة كانت جزءاً من الشركات الأوربية التي مهدت للاستعمار، كما يتعرض للوحدات العسكرية الأجنبية الملحقة بالجيوش الأوربية، ثم يتناول أنواع الشركات العسكرية الخاصة الحديثة. أما المحور الرابع فإنه يحلل الدوافع والأسباب التي أدت إلى خصخصة الأمن. وفي المحور الخامس تتعرض الدراسة لمجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتشمل النزاعات الداخلية؛ حيث ستتناول حالتي أنجولا وسيراليون، والتدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام، كما ستتناول خصخصة الأمن الداخلية؛ حيث انتشرت شركات الأمن والحراسة في كل أنحاء العالم بما في

ذلك المنطقة العربية. ويتعرض المحور السادس للآثار المترتبة على خصخصة الأمن.

المفاهيم الأساسية في الدراسة

قبل الولوج في صلب الدراسة لابد من تعريف عدد من المصطلحات والمفاهيم التي ترد فيها، إذ إن ذلك سيقي القارئ من مشقة اللبس والحدس والتخمين. إضافة إلى أن مدلول بعض هذه المفاهيم يثير جدلاً وسط الخبراء والدارسين.

أولاً: خصخصة الأمن

يبدو بُعد السوق الخاصة واضحاً في كل التعريفات التي تحمل كلمة "خاص" أو بعض مشتقاتها. وينطبق هذا على مجال الأمن؛ حيث يمكننا أن نعرِّف خصخصة الأمن على أنها: توجه تقوم فيه الدولة بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص، وهو كذلك وضع تلجأ فيه الأعمال والكيانات الأخرى، وحتى الأفراد، إلى المنظمات الخاصة لضمان أمنها في ظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي، أو عجز مؤسساتها الأمنية عن القيام بدورها. بمعنى آخر، تشير خصخصة الأمن إلى «مجموعة من الأنشطة والخدمات والإجراءات والوسائل التي تهدف إلى حماية الممتلكات أو المعلومات أو الأفراد، والتي تقدَّم ويركَّز عليها ضمن إطار السوق الخاص».[12] ويمكن أن تأخذ الخصخصة أشكالاً متعددة؛ مثل التعاقد

الخارجي، والتعاقد من الباطن، وتعاقدات الإدارة، والإيجار الطويل المدى، وعمل المرافق العامة على أسس تجارية.

ثانياً: الأمن

يثير مفهوم الأمن جدلاً واسعاً بين الدارسين؛ حيث يندرج تعريفه بين الاتساع والمحدودية، والتعقيد والبساطة. وحسب التعريف اللغوي فإن الأمن يعني الطمأنينة وغياب الخوف.[13] أما من وجهة النظر العسكرية فإن الأمن «هو مجموع الإجراءات والتدابير التي تضع القيادة والقوات في مأمن من المباغتة، وتسمح للقائد بالحصول على الفترة الزمنية اللازمة والمنطقة الأرضية الضرورية لإجراء المناورة التي يخطط لها ويصمم على تنفيذها».[14] وبالنسبة للدولة فإنه يعني غياب التهديد للقيم المركزية، وتشمل تلك القيم وجود الدولة واستقلالها وهويتها ورفاهيتها الاقتصادية.[15]

لكن غياب المهددات أمر نسبي. وهذا ما دفع بعض الدارسين إلى تحديد بعدين للأمن: شخصي وموضوعي، ويتعلق الأول بحالة الأمن التي يشعر بها الفرد، ويرتبط الثاني بواقع الأمن المادي مثل توافر العتاد وأفراد الجيش والشرطة. وهناك تيار وسط الدارسين يرى أن مفهوم الأمن، مثل سائر مفاهيم العلوم الاجتماعية، مأخوذ أو مستقى من نظرية. وهذا يشير، بناءً على هذا التيار، إلى عدم حياده، وعدم خلوه من القيم والأفكار السياسية.[16] وانعدام المهددات نسبي؛ لأنه يعتمد في ذلك على الإطار الذهني والمعتقدات الفكرية للفرد. ويختلف في ذلك الليبرالي عن الماركسي عن الإسلامي عن

النسوي وهلم جراً. وأعتقد أن تعريف الأمن القائم على تحقيق الطمأنينة وغياب الخوف من المهددات هو الأوفق؛ لأنه يجمع بين توافر الأمن الإنساني على المستوى الفردي وتحقق أمن المجتمع. وبذلك يمكن أن نعرّف الأمن بأنه: تحقيق الطمأنينة وغياب المهددات التي تؤثر في بقاء الفرد وكرامته وفي استقرار المجتمع.

ثالثاً: المرتزق

تعرّف المادة السابعة والأربعون من البروتوكول الأول الذي أضيف عام 1977 لاتفاقيات جنيف الأربع لحماية ضحايا الحرب الموقعة في آب/ أغسطس 1949 المرتزقة بأنهم: الأشخاص الذين يتم تجنيدهم للنزاعات المسلحة بوساطة - أو في- بلد ليس بلدهم الأصلي، ويكون دافعهم الأساسي الكسب المادي. وتمنع الاتفاقية استخدام المرتزقة. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان قد أدانوا منذ عام 1968 أعمال المرتزقة التقليدية، واستخدامهم ليكونوا عقبة أمام تقرير مصير شعوب العالم الثالث أو انتهاك حقوقهم. وفي عام 1987 عينت الأمم المتحدة مقرّراً خاصاً معنياً بعمليات المرتزقة، وقررت تقديم تقرير سنوي لها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يقومون بها.[17]

ونتيجة للانتهاكات والخروق الكبيرة والمتعددة التي ارتكبها المرتزقة وللتنديد الذي قام به المجتمع الدولي ضد أفعالهم، فقد أدرجت أعمالهم ضمن الأفعال غير المشروعة والإجرامية، واكتسبوا سمعة سيئة. لذلك تسعى

الشركات الأمنية والعسكرية الجديدة لنفي شبهة الارتزاق عنها، والتأكيد على أنها شركات تعمل وفق القانون مثل سائر الشركات العادية الأخرى. وتقول بعض هذه الشركات إنها لا تشارك في العمليات الحربية، بل يقتصر نشاطها على التدريب والإمداد وإزالة الألغام وبناء المرافق العسكرية. لكن الشكل التنظيمي الجديد لهذه الشركات لم يحسم الجدل الدائر حول شرعية أعمالها؛ إذ يرى اتجاه أن الشركات الأمنية الخاصة ما هي إلا امتداد وتطور طبيعي لأعمال قدامى المرتزقة، بينما يرى اتجاه آخر أن هناك فرقاً واضحاً بين عمل المرتزقة وعمل الشركات الخاصة التي أصبحت مثل سائر الشركات العاملة في السوق.

رابعاً: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة[18]

يمكننا تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بناء على طبيعة العميل الذي تتعامل معه الشركة بالإضافة لنوعية الخدمات التي تقدمها، وبناء على هذا يمكن تحديد نوعين من الشركات:

1. الشركات العسكرية الخاصة: تقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء، وتسعى للتأثير العسكري في الميدان، وتشارك في العمليات.[19] ونجد أن الحكومات هي التي تطلب هذه الخدمات لتؤثر في نزاع بعينه، ومثال هذه الشركات شركتا MPRI وساندلاين.

ويمكننا تصنيف الشركات العسكرية الخاصة - اعتماداً على طبيعة العمل الذي تقوم به- إلى ثلاثة أنواع، وهي: الشركات التي توفر أعمال الميدان

العسكرية، وتركز على العمل التكتيكي؛ وشركات الاستشارات العسكرية والتدريب، والشركات التي تقوم بالإمداد والأعمال اللوجستية.

2. الشركات الأمنية الخاصة: تشبه الشركات العسكرية، لكنها تقدم خدمات أمنية دفاعية لحماية الأفراد والممتلكات مثل شركتي DSL وواكينهت Wackenhut، وتستخدم هذه الشركات من قبل الشركات العالمية والأفراد والمنظمات غير الحكومية العالمية. وهي تقدم عدداً من الخدمات تشمل: تحليل المخاطر، والتدريب الأمني للعاملين، واستشارات في إدارة الأزمة (مثل الاختطاف) وتوفير حراس لحماية المرافق.[20] كما دخلت بعض الشركات الأمنية الخاصة الأخرى إلى سوق المساعدات كمقاولين عن الإدارات الإنسانية في الحكومات التي تقدم العون، ويبرز هذا بصورة خاصة في مجال نزع الألغام. وتعد شركة آرمر جروب Armor Group واحدة من أضخم الشركات الأمنية في العالم، وتعمل في 30 بلداً. كما توجد شركات تعمل في مجال الإمداد والنقل. ونجد هنا أن شركة هاليبيرتون النفطية الشهيرة قد وسعت مجال أعمالها لتدخل المجال العسكري، وقد مُنحت الشركة عقداً بمبلغ 300 مليون جنيه إسترليني لتوفير شاحنات وسائقين لنقل دبابات.[21] كما انتشرت الشركات التي تقدم خدمات استخبارية مثل تلك التي تقوم بعمليات التحليل الاستخباري في العراق.

المدارس الفكرية لدراسة الأمن

أولاً: مدرسة كوبنهاجن

اهتمت مدرسة كوبنهاجن بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل خمسة مجالات بدلاً من التركيز على مجال الأمن العسكري التقليدي، وذلك بإضافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الإيكولوجية). ومن أبرز من كتب في هذا الاتجاه باري بوزان. يهتم بوزان بدراسة العلاقات الدولية من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية التي تركز على مفاهيم المجتمع الدولي والمجتمع العالمي والتعددية، وتطبيق ذلك على النظام العالمي، وله ارتباط بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أيضاً. وقد عمل مديراً لمعهد كوبنهاجن لأبحاث السلم. ويرى بوزان أن الفرد لا يمكن أن يكون مناط تركيز الأمن، بل يجب أن تكون الدولة محط التركيز، وذلك لثلاثة أسباب: [22] أولاً، أن الدولة هي الوحيدة التي تتحمل تبعات مشكلة الأمن التي تتداخل فيها عدة مستويات هي: الدولة، وما دونها من وحدات، وما فوقها من مؤسسات. ثانياً، الدولة هي الجهة الرئيسية المنوط بها إزالة حالة عدم الأمن. ثالثاً، الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

وفي بداية التسعينيات حدث تحول في موقف بوزان. فقد تناول في مجموعة من المقالات مع أول ويفر مفهوم "الأمن المجتمعي". ويشير هذا المفهوم إلى أمن المجتمعات الإثنية والدينية والوطنية. ويرى أن "الدولة" و"الأمة" لا تحملان الدلالات نفسها في كل مناطق العالم، وبذلك يصبح

مفهوم الأمن القومي محدود الجدوى في مثل هذه الحالات. فبينما يركز مفهوم الأمن القومي على السيادة من حيث هي قيمة جوهرية، فإن الأمن المجتمعي يقوم على أساس الهوية. وتتجسد الهوية في قدرة المجتمع على المحافظة على أنماطه التقليدية في اللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات في وجه التحديات والتغيير.[23] ولا يلغي الأمن المجتمعي أمن الدولة، لكنه يحظى بالاهتمام الأكبر. ومن قضايا الأمن المجتمعي موضوع الهجرة في الدول الأوربية الذي لا يمكن بسهولة إدراجه ضمن هموم أمن الدولة التقليدية.

إن ما يميز هذه المدرسة وتوجهها المجتمعي هو مفهوم "الأمننة" securiticization، الذي طرحه ويفر، ويرى فيه أن أفضل طريقة لفهم الأمن هي عبر دراسة النص أو الخطاب لمعرفة ما يريد أن يحققه؛ فوصف موضوع ما بأنه قضية أمنية يضفي على هذا الموضوع نوعاً من الأهمية والعناية الفائقة، وبالتالي تصبغ بالشرعية الوسائل والإجراءات الخاصة، التي لا تستخدم عادة في الأوضاع السياسية العادية، للتعامل مع القضية الأمنية.[24] وهذا ما دعا البعض إلى اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قامت بعد أحداث سبتمبر 2001 بأمننة الهجمات. فبدلاً من أن يقوم الرئيس الأمريكي بوش بالتعامل مع الهجمات على أنها فعل إجرامي، جعل القضاء على القاعدة هدفاً عسكرياً وليس مطلباً قانونياً أو سياسياً. ويترتب على ذلك أن الإجراءات السياسية العادية لا تطبق في وقت الحرب مثلما حدث في الحرب على الإرهاب. فقد قُيدت الحريات الشخصية في عدد من الدول الغربية، وحُبس معتقلون لسنوات في سجن جوانتنامو وغيره، واختطف أشخاص

من دول عديدة لا يعرف مكانهم بالتحديد الآن، تم كل ذلك باسم الحرب على الإرهاب وتحقيق الأمن.

ثانياً: مدرسة الأمن الإنساني

برز مفهوم الأمن الإنساني human security بعد أن اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994، أن انتهاء الحرب الباردة يجب أن يؤدي إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن؛ وذلك بالاهتمام بالأمن الإنساني بدلاً من التركيز على البعدين العسكري والنووي. ويرى هذا المدخل أن عدم الأمن بالنسبة إلى العديدين ناجم عن مشكلات الحياة اليومية وصعابها، مثل عدم توافر الغذاء لأسرهم، وقلة فرص العمل، وانتشار الجريمة في أحيائهم، وانعدام المساواة لأسباب مختلفة تشمل دوافع إثنية أو دينية.

ويرى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأمن الإنساني له أربع سمات هي: أنه همّ كوني مرتبط بالبشر في أي مكان في العالم؛ وأن مكوناته تتميز بالاعتماد المتبادل؛ إذ لا تبقى محصورة داخل الحدود الوطنية؛ ويمكن تحقيقه عبر التدخل في المراحل الأولى وليس الأخيرة؛ وأنه يركز على الناس لأن همه الرئيسي كيف يسد الناس رمقهم وكيف يعيشون.[25]

وثمة وجهان للأمن الإنساني، يتعلق الأول بمواجهة المهددات المزمنة كالمجاعات والأوبئة والاضطهاد، ويتركز الثاني على تحقيق الأمن من الاضطرابات المفاجئة والمضرة التي تعصف بأنماط الحياة اليومية، سواء أكان

ذلك في البيت أم في العمل أم في المجتمع. وبناء على ذلك يتحقق الأمن الإنساني بتحرر الإنسان من الخوف والحاجة.

وحدد التقرير سبعة مجالات للأمن الإنساني هي أولاً؛ الأمن الاقتصادي (كالتحرر من الفقر)، وثانياً؛ الأمن الغذائي (كالوصول إلى الغذاء)، وثالثاً؛ الأمن الصحي (كالوصول إلى العناية الصحية والحماية من الأمراض)، ورابعاً؛ الأمن البيئي (كالحماية من الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي وإساءة استخدام الموارد)، وخامساً؛ الأمن الشخصي (كالسلامة المادية من التعذيب والحروب والاعتداءات الإجرامية)، وساساً؛ أمن الجماعة (كحماية التقاليد الثقافية والمجموعات الإثنية)، وسابعاً؛ الأمن السياسي (كالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحرية من الاضطهاد السياسي).[26] وكما يتضح من العناصر المكونة للأمن الإنساني، فإنها تكاد تغطي كل جوانب حياة الإنسان؛ الأمر الذي عرّض المفهوم لانتقاد حاد سنتعرّض له بعد قليل.

استخدمت حكومات كندا واليابان مفهوم الأمن الإنساني، وأصبح المبدأ الموجه لسياساتها تجاه دول العالم الثالث. ويختلف تعريف الحكومة الكندية للمفهوم عن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد عرَّفت وزارة الخارجية الكندية المفهوم تعريفاً محدوداً يركز على أنه الحرية من المهددات المحدقة بحقوق الناس أو سلامتهم أو حياتهم.[27] وانصب تركيزها عملياً على النزاعات وتأثيراتها، لذا فهي تعمل على منع استخدام الألغام، وأيّدت بقوة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة الذين ارتكبوا جرائم

ضد الإنسانية. أما الحكومة اليابانية فإن تعريفها لا يقتصر على مجال النزاعات بل يغطي المجالات المرتبطة ببقاء الإنسان وكرامته، وقضايا حياته اليومية.[28] وهو بذلك أقرب لتعريف الأمم المتحدة.

ويبدو أن مفهوم الأمن الإنساني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الكبرى التي يشهدها النظام العالمي في أعقاب نهاية الحرب الباردة. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، زال الخطر الاستراتيجي الذي كان يهدد الغرب، ولم تعد الدولة مصدر كل المخاطر. وتحولت الحروب التي كانت تدار بالوكالة في عدد من دول العالم النامي لأسباب أيديولوجية، مثل القرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا، إلى حروب إثنية في غالبها. ونتيجة لهذه الحروب الإثنية زادت معاناة الأفراد، وزادت معدلات النزوح واللجوء، وانتشرت الأوبئة والأمراض المعدية. لذا تحول مستوى التحليل عند أنصار مدرسة الأمن الإنساني من الدولة إلى الفرد.

تعرّض مفهوم الأمن الإنساني لانتقادات حادة رأت أنه غامض وواسع يشمل عناصر كثيرة، مما أفقد المفهوم معناه الخاص بحيث أصبح يشمل كل جوانب الحياة. يضاف إلى هذا أن المفهوم بعناصره العديدة يصيب واضع السياسة بالاضطراب لانعدام وجود أولويات لعناصر المفهوم.[29] وهناك محاولات للدمج بين مفهوم الأمن التقليدي القائم على حماية مصالح الدولة القومية والأمن الإنساني المرتكز على حماية الفرد وتأمين معاشه وحريته.[30] وبناء على هذا الدمج تقوم الدولة بحماية أراضيها من التهديد الخارجي

الناجم عن الفوضى العالمية، والسعي لحماية حقوق الأفراد وتوفير الحياة الكريمة لهم.

ثالثاً: رؤية إسلامية للأمن

تجمع هذه الرؤية للأمن بين الاهتمام بأمن الفرد وأمن المجتمع. ويقوم أمن الفرد على غياب الخوف والتهديد المادي والنفسي، وعلى سلامة الإنسان في بدنه وتوافر معاشه. فقد ورد في الحديث: «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حِيزت له الدنيا» (سنن الترمذي). ومقاصد الشريعة هي الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وبعد المحافظة على الدين تأتي المحافظة على النفس مباشرة. وقد يحدث التهديد لأمن الفرد وسلامته الجسدية والعقلية والمعنوية ولحريته من فاعلين آخرين، وقد منع ذلك. وكما قال الخليفة عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص وابنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟». وقد يقع الاعتداء من النفس ذاتها، ويحدث هذا إذا لم يراع الفرد حرمة بدنه. فشُرب الخمر مثلاً يذهب بعقل الإنسان لفترة من الوقت، وقد منع ذلك أيضاً.

أما فيما يلي ذلك من أمن المجتمع، ومن أجل المحافظة على النسيج الاجتماعي، فقد مُنع الاعتداء المعنوي بتحريم السخرية والاستهزاء من الآخرين والتكبّر والتجسس عليهم، كما ذُمَّ التعالي العنصري وجُعل ميزان التفاضل التقوى، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُم عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُم﴾ (الحجرات: 13). وربط تحقيق أمن المجتمع بالالتزام بما أمر الله به والابتعاد عما نهى عنه،

يقول الله تعالى: ﴿وضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطمَئِنَّةً يَأتِيها رِزْقُها رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: 112).

ترى هذه الدراسة أن استخدام مدرسة واحدة من مدارس الأمن المتعددة لتحليل ظاهرة انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لن يمَكِّننا من الإحاطة بفهم الظاهرة وتعقدها. ولتفادي الاختزال، فإن الدراسة ستستخدم هذه المدارس الثلاث المذكورة وهي: الرؤية الإسلامية؛ والأمن الإنساني؛ والأمن المجتمعي لدراسة الظاهرة وتحليلها. ويكمن السبب وراء ذلك في أن الرؤية الإسلامية تقدم نظرة شاملة للأمن تتلخص في تحقيق الطمأنينة وغياب الخوف.

وتقدم نظرية الأمن الإنساني تفصيلاً أكثر لواقع الأمن، كما أنها تعكس التطور الذي طرأ على واقع الأمن العالمي في مناطق عديدة من العالم، وبخاصة تلك التي تعاني من جراء الحروب الأهلية ونزاعات الموارد وما ارتبط بها من معاناة بشرية. وفي هذه المناطق برز بصورة جلية عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ سواء كان ذلك بالمشاركة في العمليات القتالية، أو في حفظ السلام، أو في تقديم الخدمات الإنسانية.

كما أن مدرسة الأمن المجتمعي تفسر بصورة أكبر التحول الذي طرأ على إدراك مهددات الأمن في بعض المجتمعات، حيث أضحت مهددات الهوية هي الأهم، مما أدى إلى انتشار الشركات الأمنية الخاصة، ولاسيما التي تحرس

التجمعات السكنية، أو ما أصبح يعرف في بعض الدول بـ"المجتمعات المسوَّرة".

تاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره

إذا نظرنا إلى تاريخ العالم، فإننا نجد أن الدولة لم تحتكر استخدام وسائل العنف، بل كان استخدام العنف من قبل أطراف خاصة هو الأمر السائد قبل القرن العشرين. لقد ساد العنف الذي يقوم به فاعلون غير الدولة النظام العالمي لفترة طويلة، إلى أن برز الجيش كمؤسسة مهنية حديثاً. وقد كان للشركات التجارية الأوربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر جيوشها الخاصة، كما سنفصل ذلك لاحقاً. وحتى نحيط بتطور العمل العسكري الخاص، لابد من أن نتطرق إلى نشأة المرتزقة الذين يمكن أن نعدهم النواة التي تبلورت منها الشركات الحديثة الخاصة العاملة في مجال الأمن. وهناك تشابه كبير في الدافع إلى التجنيد، ووسائله، وفي مجالات العمل بين عدد من الشركات العسكرية الخاصة الحديثة وقدامى المرتزقة.

يرجع أول استخدام للمرتزقة، كما سجلته الوثائق التاريخية، إلى جيش الملك شولقي ملك أور عام 2094-2047 قبل الميلاد.[31] وبعد ذلك تواتر في الروايات التاريخية استخدام المرتزقة في مناطق مختلفة من العالم. ومن أبرز الجهات التي اعتمدت على أجانب في توفير الأمن والحماية الفاتيكان؛ حيث نجد أن حماية البابا تتم بوساطة الحرس السويسري. وقد تطور هذا الحرس من فصيلة سويسرية استؤجرت عام 1502 لتكون قوات حراسة للبابا

جوليوس الثاني.[32] أما في القرن العشرين فقد برز استخدام المرتزقة على الرغم من ازدياد مهنية المؤسسة العسكرية. ومن أوضح الأمثلة على ذلك استخدام مرتزقة أمريكيين في حرب البوير 1899-1902، وفي حرب بيافرا في نيجيريا 1967-1970 ، وفي أنجولا وسيراليون والكونجو في نهاية القرن. ومن الأمثلة التاريخية الواضحة على الجيوش الخاصة، ما قامت به الشركات التجارية الأوربية من توظيف للجيوش الخاصة.

أولاً: الجيوش الخاصة للأعمال والشركات التجارية

برزت الشركات التجارية الأوربية التي أنشئت في القرن السابع عشر كرأس رمح للاستعمار، ومهدت له، إن لم تكن ذراعاً له. وتمثل الجيوش التي أنشأتها هذه الشركات خير مثال على ظاهرة خصخصة الأمن. وأشهر الشركات في هذا المجال "شركة الهند الشرقية الإنجليزية" التي تأسست عام 1600، و"شركة الهند الشرقية الهولندية" التي تأسست عام 1602، وأعطيت امتيازات لا يسمح بموجبها لهولندي خارج هذه الشركة بالعمل في التجارة في منطقة المحيط الهندي. واستولت هولندا على عدد من المناطق التي كانت تحت سيطرة البرتغال، فاحتلت مالقا عام 1641، وكوشين عام 1663. وبعد تأسيس رئاسة الشركة في جاوا عام 1607، أُجبرت إنجلترا على حصر أعمالها في الهند. وقامت هولندا بتحويل تجارة الصين لتمر عبر جاوا، وأسست محطة في كيب تاون في عام 1652. وتضخم جيش الشركة الهولندية ليكون لديه 104 سفن و25 ألف مسلح.[33] وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر انحسر نفوذ هولندا في غرب المحيط الهندي.

أما شركة الهند الشرقية الفرنسية فقد تأسست عام 1664، واتخذت من مدغشقر مقراً لها، وأسست وجودها في الهند عام 1719. واحتكرت هذه الشركات التجارة بالبهارات المختلفة والخزف الصيني والذهب والأفيون.

قامت شركة الهند الشرقية الإنجليزية باستخدام مرتزقة بريطانيين وألمان وسويسريين ووحدات محلية. وفي عام 1749 قامت الشركة باستخدام قوتها العسكرية، نظير مقابل مادي، في مساعدة أمير محلي في تانجور على استعادة عرشه.[34] وبحلول عام 1782 كان جيش الشركة يزيد على 100 ألف رجل، وأصبح بذلك أكبر من الجيش البريطاني في ذلك الوقت. وتمكنت الشركة الإنجليزية بعد معارك ضارية مع الهولنديين من إجلائهم من الهند عام 1759، وطرد الفرنسيين الذين عملوا تحت ستار شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1761، لكن الهولنديين استمروا في جاوا وبورنيو لنصف قرن بعد ذلك.

ثانياً: الوحدات الأجنبية الملحقة بالجيوش الأوربية

هناك عدد من الوحدات الأجنبية التي ألحقت بجيوش أخرى مثل الفيلق اليهودي، لكن هذه الدراسة ستسلط الضوء على وحدتين ماتزالان تعملان حتى الآن وهما: الجيرخا، والفيلق الأجنبي الفرنسي.

1. الجيرخا

تعد الجيرخا من أشهر الوحدات الأجنبية الملحقة بجيش أوربي، وتعود نشأتها إلى فترة الاستعمار البريطاني للهند. فعندما أعلنت بريطانيا الحرب على

نيبال عام 1814، وأرسلت حملتين عسكريتين حتى عام 1815، وجدت هذه الحملات مقاومة شرسة من النيباليين، آثرت بعدها القوات البريطانية توقيع اتفاقية سلام. وقد أُعجب البريطانيون بشجاعة النيباليين حيث نصت الاتفاقية على استيعاب أعداد كبيرة منهم كمتطوعين يعملون في خدمة شركة الهند الشرقية البريطانية، وعُرف هؤلاء النيباليون باسم الجيرخا عند البريطانيين أو الجورخا عند الهنود. ويشير الاسم إلى السكان الأصليين لغرب نيبال وشرقها. وقد كانت الجورخا في ذلك الوقت إقطاعية صغيرة مستقلة استمر حكمها فترة امتدت إلى ما يقارب مائتي عام.

عندما استقلت الهند عام 1947، تحولت أربع فصائل من الجيرخا إلى الجيش البريطاني، وأصبحت البقية جزءاً من الجيش الهندي. ووقعت الحكومات النيبالية والبريطانية والهندية على اتفاقية تضمن المعاملة العادلة لجنود الجيرخا. وشارك 100 ألف من الجيرخا في الحرب العالمية الأولى، ومثلهم في الحرب العالمية الثانية. وقد خاضوا معارك في مناطق كثيرة في العالم منها الملايو وقبرص. وفي الفترة الأخيرة شاركوا في حروب الخليج والفوكلاند وتيمور الشرقية والبوسنة وكوسوفا وأفغانستان وسيراليون. دفع سجل الجيرخا الطويل في العمل في الجيش البريطاني واشتهارهم بالانضباط والشجاعة، الشركات الأمنية الخاصة إلى توظيفهم فيها، بل والاستفادة من الاسم تجارياً. ومن أشهر هذه الشركات شركة جيرخا سيكيورتي جاردز Gurkhas Security Guards، وهي شركة بريطانية خاصة تأسست عام 1989، وتوظف جنود الجيرخا السابقين في الجيش البريطاني، وتروّج لهم في

منشوراتها للعمل في مناطق الطلب العالية، كأفريقيا، على أنهم اعتادوا حياة الشظف القاسية، ولا يملّون كملل الأوربيين، بالإضافة إلى أنهم شجعان، ولا يكلفون كثيراً، وغير مسيسين، ويخدمون زبونهم من غير أن يسألوه لماذا.[35]

ومثلما قاتلت قوات الجيرخا مع البريطانيين في العراق ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى فأبلت بلاءً حسناً، فقد عادت بعد تسعين عاماً لتشارك ضمن القوات البريطانية التي حاربت الجيش العراقي عام 2003. ومايزال إقبال النيباليين على الانخراط في لواء الجيرخا في الجيش البريطاني عالياً. ففي عام 2003، كانت هناك 230 وظيفة خالية في لواء الجيرخا تنافس عليها 28 ألفاً من النيباليين. وفي عام 2003، خسر قدامى المحاربين من الجيرخا دعوى أمام المحاكم البريطانية اتهموا فيها الحكومة البريطانية بالتمييز في المعاملة بالمقارنة مع نظرائهم البريطانيين، حيث إن مرتباتهم كانت مرتبطة بمرتبات الجيش الهندي حسب اتفاق عام 1947. وعندما سلمت بريطانيا هونج كونج إلى الصين تحولت رئاسة لواء الجيرخا إلى المملكة المتحدة. وتدنى عدد أفراد الجيرخا في الجيش البريطاني حتى وصل في تموز/ يوليو 2004 إلى 3443 جندياً.[36]

حدث هذا الانخفاض بعد مراجعة لسياسات الدفاع؛ إذ قررت الحكومة البريطانية تخفيض الجيرخا بنسبة 70٪. ولتخفيف وطأة القرار على النيباليين، قامت الحكومة البريطانية بمحاولات للضغط على الأمم المتحدة لاستخدام الجيرخا كقوة تدخل سريع. لكن محاولات رئيس الوزراء

البريطاني السابق تلك عام 1991 لم تنجح.[37] أما شركة الجيرخا فقد عملت في موزمبيق وأنجولا وسيراليون والصومال. ففي سيراليون عملت الشركة على تدريب أفراد الجيش على عمليات مكافحة حرب العصابات؛ كالملاحقة الساخنة والكمائن والإخلاء. كما قاموا بحراسة قاعدة كامب شارلي العسكرية في قلب البلاد. أما في موزمبيق فقد تعاقدت معهم الأمم المتحدة على تقديم مشرفين ميدانيين لبرامج إزالة الألغام.

2. الفيلق الأجنبي الفرنسي

كوّن الملك لويس فيليب الفيلق الأجنبي Légion Étrangère عام 1831، ليساعد في حرب فرنسا الرامية لاحتلال الجزائر، ونال الفيلق شهرة واسعة في حرب المكسيك عام 1863. وشارك الفيلق في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما شارك في الدفاع عن بيان ديان فو في فيتنام.[38] وكان الفرنسيون 90٪ من ضباط الفيلق بينما أتت البقية من الجنود الذين تمت ترقيتهم إلى ضباط صف. أما الجنود فشكل الفرنسيون نحو 25-30٪ منهم، وكوَّن الأجانب البقية. وهناك منافسة كبيرة على الالتحاق بالفيلق، فمن بين كل ثمانية متقدمين يتم اختيار واحد فقط. وعلى المجند أن يمضي خمس سنوات في الخدمة قبل أن يتمكن من التقدم بطلب لنيل الجنسية الفرنسية.

كانت رئاسة الفيلق حتى عام 1962 في سيدي بلعباس في الجزائر، لكن القيادة انتقلت بعد ذلك إلى فرنسا. وهناك فصائل في كورسيكا وجيبوتي ومناطق أخرى. وقد ثارت مسألة الولاء عندما أيدت فصيلة منه الثورة

الجزائرية، وجرى حلها فوراً. ويبلغ عدد أفراد الفيلق حالياً حوالي 8500 جندي. وقد حارب الفيلق الأجنبي في كل من الجزائر والكاميرون وتشاد وجيبوتي والمغرب والكونجو برازافيل والكونجو كنشاسا والصومال وأنجولا وبنين.

خصخصة الأمن: الأسباب والدوافع

يمكننا أن نجمل الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة خصخصة الأمن في أربعة تطورات متداخلة شهدها العالم: الأول هو الاتجاه العالمي نحو الخصخصة الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية وتعضده آليات العولمة. والثاني هو انتشار السلاح، وبخاصة الأسلحة الصغيرة، وما سببه من زيادة للنزعات العسكرية في قطاع أكبر من المجتمع. والثالث هو ضعف الحكومات ومؤسساتها العسكرية والأمنية، وظهور فاعلين جدد، كالمليشيات ومجموعات الحماية الذاتية والعصابات الإجرامية المنظمة. والرابع هو التغير في طبيعة الحرب. ولأهمية هذا العامل سنفرد له حيزاً أكبر لاحقاً. هذه التطورات العامة يمكن أن نوضحها باختصار على النحو التالي:

أولاً: التوجه العالمي نحو الخصخصة

تسارع التوجه العالمي نحو الخصخصة تحت مبرر زيادة الفاعلية وتوفير مخرجات جيدة النوعية، وتوفير خدمات متميزة. ويعني هذا انسحاب الدولة كلياً أو جزئياً من تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات توفير الأمن.

ويقوم منطق الخصخصة على أن اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة جاء نتيجة للإخفاق البيروقراطي والسياسي لمواجهة بعض التهديدات، وأنه يمكن للقطاع الخاص التعامل مع هذه التهديدات بمرونة أكبر من القوات الحكومية.[39] يضاف إلى ذلك تأثيرات العولمة؛ فقد نجم عن انتشار آليات العولمة زيادة التفاوت العالمي بين الفقراء والأغنياء، حيث يوجد في العالم 1.3 مليار فقير و550 مليون جائع، وهو ما يعكس مدى انعدام الأمن الإنساني وشدته.[40]

ثانياً: انتشار السلاح

يشير هذا العامل إلى تفشي حمل السلاح في المجتمع. ويعكس تقرير صدر من منظمة العفو الدولية زيادة عالمية مطّردة في إنتاج الأسلحة الصغيرة، فقد أشار التقرير إلى أن عدد الدول التي تصنع الأسلحة الصغيرة قد تضاعف في الفترة 1960 - 1999، كما زاد عدد الشركات التي تعمل في إنتاجها إلى ستة أضعاف.[41] وصارت هناك سوق متنامية للسلاح نتيجة للتغيرات التي طرأت بسبب انتهاء الحرب الباردة؛ فقد عُرض كل سلاح ألمانيا الشرقية للبيع بأسعار زهيدة. كما أن انتشار الأسلحة الصغيرة تسبب في 90٪ من الضحايا في الحروب المعاصرة، من بينهم مليونان في غرب أفريقيا وحدها.

وهناك ارتباط كبير بين انتشار الأسلحة الصغيرة وتفشي الجريمة. ففي جنوب أفريقيا، ارتفعت نسبة جرائم القتل التي تم فيها استخدام أسلحة

صغيرة عام 1998 من 41.5٪ إلى 49.3٪، على الرغم من أن نسبة جرائم القتل العامة قد انخفضت.[42]

ويتداخل مع هذا العامل أيضاً تزايد الحروب الأهلية. فقد تضاعفت الحروب والنزاعات الداخلية منذ نهاية الحرب الباردة؛ فمن بين 82 نزاعاً مسلحاً وقع بين عامي 1989 و1992 هناك ثلاثة فقط بين الدول.[43] ورغم زيادة الحروب الأهلية فإن هناك عدداً من الحروب بين الدول، كحرب الكونجو، والحرب الإثيوبية ـ الإريترية، قد نشبت نتيجة لزوال توازن القوى الذي كان قائماً بسبب الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

ثالثاً: ضعف الحكومات وضعف الجيوش

يعاني عدد من حكومات الدول النامية من جراء عدم القدرة على القيام بالقسط الأكبر من واجباتها، وانعكس هذا الضعف على جيوشها. ونأخذ هنا مثالاً الجيش النيجيري الذي يعد واحداً من أكبر الجيوش الأفريقية وأكثرها فاعلية. ففي سلاح البحرية هناك 19 أدميرالاً و34 عميداً بحرياً، و9 سفن حربية فقط صالحة للعمل، مما يشير إلى تضخم القوة البشرية دون أن يكافئ ذلك عتاد معقول. ولا تعرف وزارة الدفاع عدد أفراد الجيش، بسبب تضخيم العدد نتيجة الفساد المالي. وفي دراسة قامت بها شركة أمريكية عن الجيش نفسه، وجدت أن 75٪ من المعدات بها أعطال أو لا تعمل البتة، كما أن العديد من الجنود يفتقرون إلى الأساسيات كالخوذات، وفي بعض

الحالات النظارات الطبية. ويعود السبب وراء ضعف بعض الجيوش الأفريقية إلى أن تلك الجيوش، بوصفها مؤسسات حديثة، قد ظهرت مع الدولة الأوربية الاستعمارية. وكانت غالبية أفريقيا في السابق تعتمد في نظمها الأمنية والدفاعية على العرف وسلطة القبيلة، وكان قوام الجيوش رجال القبيلة وفرسانها.[44] وعلى الرغم من أن عدداً من الجيوش الأفريقية برزت كمؤسسات قومية انصهرت فيها القبائل والانتماءات الجهوية، فإن ممارسات الأنظمة السياسية في بعض بلدان القارة قد عصفت بالتوجهات القومية، فصارت الجيوش تعاني من جراء التشرذم الجهوي والتعصب القبلي، ولم تعد مؤسسة قومية يُعتمد عليها في حماية كيان البلاد.

ومما زاد من ضعف الحكومات ظهور فاعلين جدد غير الدولة في مجال استخدام العنف مثل المجموعات الدينية المتطرفة، وعصابات المخدرات في كولومبيا، والثوار الذين لا يجدون دعماً من قوى خارجية لكنهم تمكنوا بقدرات ذاتية من النمو، وانتشار الشبكات السرية التي تعمل على نشر الأسلحة الصغيرة وتوزيعها. وهناك تزايد في أعداد المليشيات الخاصة، والعصابات التي تفرض الإتاوات وتقوم بأعمال الانتقام، وشبكات الجريمة المنظمة، وقوات الدفاع الذاتي، ومجموعات الحماية.

يضاف إلى هذا أن الصرف على الأمن لم يعد مقصوراً على الحكومات، فقد أصبحت المنظمات غير الحكومية والشركات العالمية وغيرها تصرف على الأمن. وهي بذلك تنفق على الحكومات والشركات الأمنية الخاصة والمليشيات لتقدم لها الخدمات الأمنية. وقد قامت كل من شركتي شل وشيفرون بالصرف على الجيش والشرطة النيجيريين لتوفير الحماية لهم.[45]

كما أن الجنود المسرَّحين الذين رفدوا الشركات الخاصة بالقوة المدرَّبة، قد تنامت سوقهم بشكل كبير بعد انتهاء الحرب الباردة وتقلص الميزانيات العسكرية في الدول الغربية وروسيا. وأدى ذلك إلى أن يعرض العسكريون السابقون خدماتهم لمن يدفع لهم، وأصبح هناك عرض وافر يقابله طلب متزايد. فقد انخفضت جيوش العالم من 28.320 مليوناً إلى 23.500 مليوناً خلال الفترة 1987-1994، ثم تناقص العدد بمقدار مليون آخر بحلول عام 2000.[46] وبذلك يصل عدد الجنود الذين تم تسريحهم إلى حوالي 7 ملايين جندي. ووضح هذا الأمر في روسيا حيث اشترك حوالي 3000 مرتزق روسي في معارك في مناطق الاتحاد السوفيتي القديم المختلفة، وحوالي 2000 في يوغوسلافيا السابقة.[47]

رابعاً: التحول في طبيعة الحرب

شهدت الحرب في العقود القليلة الأخيرة تغيراً في طبيعتها وتنظيمها. ويمكن أن نجمل هذه التحولات في المجالات التالية:

1. زيادة قوة الفاعلين الآخرين غير الدولة

في السابق كانت القدرة على حشد الموارد المادية والبشرية تتطلب إمكانيات كبيرة، وكانت هي العامل الحاسم في تفوق الدولة. أما الآن، وبسبب فتح السوق العسكرية، أصبح توافر المال هو العامل المهم. واستطاعت بعض الجهات أن تتغلب على هذه المعضلة، فمثلاً، في أنجولا، اعتمدت حركة يونيتا على الألماس الذي تستخرجه من المناطق التي تسيطر عليها في تمويل حربها ضد الحكومة الأنجولية. ويقدر ذلك بمليارَي دولار في العام.

2. التطور الذي طرأ على حرب المعلومات

يشمل التطور في حرب المعلومات Information Warfare الحرب النفسية، والخداع العسكري، والعمليات الإلكترونية، والهجمات السيبرانية، والهجمات المادية لتضليل العدو والقضاء عليه. وتتطلب هذه الحرب تقنية عالية وعدداً محدوداً من البشر. هذه التقنيات تعمل فيها شركات ومؤسسات غير حكومية. وأصبحت الدولة تعتمد الآن على القطاع الخاص في تزويدها بهذه التقنيات.

3. التغير التنظيمي في إدارة الحرب

كان للطريقة التي ينظَّم بها المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تأثير واضح في إدارة الحرب. فنشوء الدولة القومية، وتمدد الاستعمار، وظهور الإنتاج الصناعي التجاري كان لها أثرها الكبير على الطريقة التي تُشَن وتُدار بها الحروب. وتميز عالم الألفية الجديدة ببروز الشبكات، سواء أكان ذلك في المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي. وقد أثر ذلك في إدارة الحرب التي بدأت بدورها تأخذ شكل شبكات. ففي مناطق النزاعات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، ظهرت أشكال من أعمال العنف غير المتكافئة من خلال شبكات مستترة تعمل في التجارة الحدودية، وفي تسهيل تدفقات المهاجرين والمهمشين التي استغلت بيئة الاقتصاد العالمي. وفي الطرف المقابل، هناك نظام الأمن العالمي الذي يتوسع باطراد ويعمل عبر أشكال مختلفة من الشبكات الرسمية والخاصة. ويبدو هذا واضحاً في شبكات العون

التي ترتبط فيها الدول الكبرى والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص، عبر نظم تعاقدات جديدة وترتيبات استراتيجية وتنسيق وثيق بين القطاعين العام والخاص.[48] وتقدِّم هذه الشبكات في العديد من دول العالم الثالث المساعدات الإنسانية، وتعمل في فض النزاعات وبناء القدرات.

جرى وصف الحرب في العصر الحديث بأنها الحرب الثلاثية.[49] فهي حرب نظامية يقوم بها جيش الدولة وتحت قيادتها ضد جيش نظير، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية. وتمثل الدولة في هذا الصدد شعبها الذي هو كيان موحد، سواء أكان ببعد المواطنة كما الحال في فرنسا، أم بروح الجماعة كما تعكسها ألمانيا. وبناء على هذا الطرح، فالدولة كيان عقلاني يحتكر الاستخدام الشرعي للعنف داخل حدودها. ولا تتمتع الدولة هنا بالقدرات الإدارية التي تمكنها من التحكم في كل أراضيها فحسب، بل كذلك بالشرعية والاعتراف بسيادتها من قبل الآخرين. كما أن الجيش يعد كياناً متحداً ومنظماً بشكل هرمي، ويعمل وفقاً للمبادئ العلمية التي تشمل جوانب الاستراتيجية والتكتيك. وتتشكل العلاقة بين الأطراف الثلاثة على النحو التالي: تقوم العلاقة بين الشعب والدولة على عقد اجتماعي يلزم الدولة بحماية الأفراد، وتؤسَّس بين الدولة والجيش على ولاء القوات المسلحة للدولة بحسبانها جيشاً مهنياً، بينما تعد العلاقة بين الشعب والجيش مبنية على التجانس، حيث يوفر الشعب القوة البشرية للجيش. وهذه العلاقة لها تبعاتها، فللشعب رأي في أعمال الدولة وتصريف شؤونها مقابل الخدمة في الجيش.

هذا الوصف للحرب في العصر الحديث تعرض للانتقاد؛ لأنه لا يعكس ما يحدث في كل الحالات بشكل دقيق. فمثلاً الشعب الذي كان في فترة ما متجانساً، قد تظهر بين عناصره نزاعات دموية تعصف بتجانسه، كما حدث للشعب الصومالي مثلاً. أما الدولة فهي كيان حديث صاحب قيامها عنف جم. كما أن ما يقوم به الجيش في حروب عديدة من تجاوزات، بعيد عما ورد في نموذج الحرب الثلاثية المطروح.[50]

وردت تسميات مختلفة للحروب الحالية مثل "الحروب الجديدة" أو "حروب النوع الثالث" وغيرها. ولا تقوم بهذه الحروب الدولة فقط، بل إلى جانبها فاعلون آخرون يشملون جماعات إثنية وأمراء حرب وفرقاً دينية ومليشيات وإرهابيين وحتى جنوداً من الأطفال. وتستهدف الحرب هنا الجميع؛ مقاتلين أو مدنيين. ونلاحظ هنا زوال الفرق بين الأمنَيْنِ الخارجي والداخلي. كما أن وظيفة الحرب في الدول الضعيفة أصبحت مقسمة بين مؤسسات الدولة وجهات خاصة، كأمراء الحرب في أفغانستان في عهد طالبان. وبسبب طبيعة الحروب الجديدة أصبح بعض المهام التي كان يقوم بها الجيش في السابق، مثل الإمداد والتدريب، تؤديها الشركات الخاصة.

4. متطلبات التقنية

وصلت كفاءة التقنية -وبخاصة التقنيات الجديدة، كالإنترنت والاتصالات- إلى درجة عالية من الفعالية بعد أن أصبحت لامركزية وعبرت الحدود. أما التقنيات القديمة، فقد كانت فعالة عندما كانت تحتكرها

الدولة. ونجد أن المجموعات غير الحكومية في هذا الصدد ربما تكون أكثر فاعلية من الوحدات العسكرية الرسمية لأنها لامركزية. إن معظم أنظمة المعلومات المستخدمة في المؤسسات العسكرية المعاصرة تم تصميمها وتطويرها وإدارتها من قبل مدنيين، وتعتمد على بنيات معلومات أساسية مدنية. ونذكر هنا، على سبيل المثال، الطائرات التي لا يقودها طيار؛ كالطائرة بريديتر التي باتت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها في حربها ضد الإرهاب، حيث أصبح مدنيون يوجهون هذه الطائرات حتى تصل إلى وضع إطلاق الصاروخ.

5. التغير في أخلاقيات الحرب[51]

لم تعد الحرب في كثير من الأحيان وسيلة بل أصبحت غاية. فعلى سبيل المثال، فإن في الحرب بمنطقة البحيرات في أفريقيا التي تورطت فيها دول وشركات وأمراء حرب، أطرافاً تتعارض مصالحها الخاصة مع انتهاء الحرب. وصار الربح دافعاً أساسياً لبعض الحروب (حرب الألماس، حرب الأفيون)، وكان يغلب على الحروب في السابق الطابع السياسي أو استغلال الموارد الاقتصادية. وقد عدها بعض الاستراتيجيين، مثل كلاوسفيتز، استمراراً للسياسة لكن بوسائل أخرى. وفي سيراليون كان الأهم في الحرب هو السيطرة على حقول الألماس وليس العاصمة.

6. التعاقد الخارجي

سعت شركات عدة للاستفادة من "التعاقد الخارجي" outsourcing في بعض جوانب الإنتاج؛ بغرض زيادة الفاعلية والقدرة على المنافسة. وفي

البلدان النامية تتوافر العمالة الرخيصة، وتضعف النقابات العمالية، ويقل اهتمام الحكومات بسنّ تشريعات مقيدة للعمل كتلك المتعلقة بالبيئة. ونتيجة لهذا الوضع أصبح التعاقد الخارجي اليوم توجهاً قوياً وسط الأعمال التجارية والشركات. ونجد العديد من الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية تعمل على تصنيع جزء من منتجاتها في دول مثل الصين والهند وفيتنام وغيرها. وفي عام 2001، بلغت جملة التعاقد الخارجي في العالم تريليون دولار، وقد تضاعف بذلك خلال ثلاثة أعوام (1998-2001). وانتقلت نزعة التعاقد الخارجي من الشركات الخاصة إلى القطاع العام، في إطار التحول نحو الخصخصة، حيث بدأت الحكومات تلجأ إلى الشركات الخاصة للقيام بأعمال كانت تعد في السابق من صميم أعمال الحكومة.[52]

قام فريدلاند، في دراسة له حول الأسباب التي تدفع الحكومات، وبخاصة في المجال العسكري، للتعاقد الخارجي، باستخدام نموذج "اقتصاد تكلفة المعاملات" Transaction Cost Economics لتفسير لجوء القطاع العام إلى التعاقد الخارجي.[53] وبناءً على النموذج، يعتمد الإنتاج، سواء في القطاع العام أو الخاص، على موازنة بين تكلفة التعاقد من جهة وتكلفة البيروقراطية الداخلية وقلة الحوافز من جهة أخرى. ولتحليل التعاقد الخارجي للقطاع العام، يرى وليامسون ضرورة التفريق بين المعاملات العادية والمعاملات السيادية، وتشير الأخيرة إلى المعاملات التي يجب أن تتوافر فيها السلطة العامة، ويعد فيها الولاء للدولة أساسياً، ولها تبعات على أمن الدولة، بالإضافة إلى وجود مخاطر خاصة متعلقة بها. وتتمثل مخاطر المعاملات

السيادية في مخاطر التعاقدات، والغموض، وتحديد البنيات، وخطر تنفيذ هذه المعاملات بولاء ومصداقية. ويعتقد وليامسون أن بيروقراطية القطاع العام - إذا أخذنا في الاعتبار الخيارات الأخرى- هي أكثر الجهات كفاءة في تنظيم المعاملات السيادية.[54]

ويقسم فريدلاند الشركات العسكرية الخاصة إلى شركات ذات طبيعة قتالية وشركات تدريب وإمداد. ويخلص إلى أن نموذج اقتصاد تكلفة المعاملات الذي طبقه يشير إلى أن الشركات التي تقوم بأعمال غير قتالية ستتوسع أعمالها في الدول الفقيرة ذات الحكومات الضعيفة، بينما سيكون نمو أعمال الشركات ذات الطبيعة القتالية محدوداً نتيجة لانخراطها في المعاملات السيادية، حيث تبدو مخاطر الولاء والمصداقية كبيرة، وبخاصة في الدول التي يقع فيها مقر هذه الشركات.[55]

7. الارتباط بين الشركات والحكومات

كان الوجود الأمريكي واقعاً ملموساً في سيراليون دون التعرض لمسوغات تبرر هذا الوجود تتعلق بالأمن القومي أو المصالح الملحة للولايات المتحدة الأمريكية، ودون الدخول في قضايا شائكة وحساسة للرأي العام، كتعريض حياة الجنود الأمريكيين للخطر ومدى التدخل وفترة بقائه. وقد كان هناك تدخل عالمي تقوده نيجيريا تحت غطاء قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا، وكان يشارك في القتال ضد الجبهة الثورية المتحدة المتمردة مرتزقة، وسيرد تفصيل ذلك لاحقاً. وكانت شركة إنترناشونال شارتر في أوريجون

International Charter Incorporated of Oregon (ICI) الأمريكية التي يديرها أفراد سابقون في القوات الخاصة الأمريكية توفر بعض العمليات اللوجستية. وتعد هذه الشركة واحدة من بين العديد من الشركات التي تعاقد معها البنتاجون للمشاركة في مناطق العمليات العسكرية البعيدة والخطرة.

قوي الارتباط الوثيق بين الشركات الأمنية الخاصة والحكومة الأمريكية عبر ما يعرف بسياسة "الباب الدوار"، حيث يتولى مسؤولون حكوميون كبار سابقون مناصب إدارية رفيعة في الشركات العسكرية، كما يتبوأ قادة الشركات مناصب حكومية عالية. في عام 1992 طلب البنتاجون، عندما كان يرأسه ديك تشيني، من شركة براون آند روت سرفيسز Brown & Root Services أن تقوم بعمل دراسة حول خصخصة بعض مهام الإمداد وتحويلها إلى القطاع الخاص. وتتبع هذه الشركة (اسمها الآن: كيلوج براون آند روت) شركة هاليبيرتون التي رأسها ديك تشيني في الفترة 1995-1999. وقد منحت عقوداً في منطقة البلقان في الفترة 1995-1997 عندما كانت القوات الأمريكية تسهم في تطبيق اتفاق دايتون.[56]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الحكومة بالتحكم في الصفقات التي تعقدها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ إذ يوجب قانون "ضبط الاتجار العالمي بالأسلحة" The International Traffic in Arms Regulations Law على الشركات العسكرية الخاصة الحصول على موافقة وزارة الخارجية قبل تقديم خدمات إلى جهات أجنبية.

وتقوم بعض الشركات بتقديم خدماتها عبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية Foreign Military Sales (FMS)، التابع لوزارة الدفاع الأمريكية الذي لا يتطلب رخصاً في هذا الصدد.[57] وهذا يشير إلى وجود ثغرات تتمكن من خلالها الشركات من القيام بأعمال دون إشراف أو ضبط حكومي.

مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تنوعت مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي برزت في العقود القليلة الماضية على النحو التالي:

أولاً: الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والانقلابات

هناك نقاش مستفيض حول دور الشركات الخاصة في النزاعات والحروب الأهلية؛ حيث يعتقد الرأي الأول أن هذه الشركات ما هي إلا تنظيمات متطورة لمرتزقة تعمل لمن يدفع أكثر، ولا تهتم أصلاً بإحداث استقرار في المناطق التي تعمل فيها، بل، على العكس، هي تسهم في تردي الأوضاع الأمنية، وتعرقل عملية بناء الدولة في العالم الثالث.[58] أما الاتجاه الثاني فيرى أن هذه الشركات، بغض النظر عن دوافعها المادية، قد أحدثت استقراراً أمنياً بتكاليف أقل.

حدث أشهر تدخل للمرتزقة في النزاعات الداخلية في الكونجو كنشاسا (جمهورية الكونجو الديمقراطية) في بداية الستينيات، عندما واجه باتريس لومومبا محاولات إقليم كاتانجا الانفصالية التي دعمها السياسي

مويس تشومبي. وقفت وراء محاولة الانفصال شركة التعدين البلجيكية يونيون مينيير دو أو كاتانجا Union Miniére du Haut Katanga المعروفة الآن باسم جيكامين Gecamines. وعندما اغتيل لومومبا وتدهور الوضع الأمني، ظهرت ثلاث مجموعات من المرتزقة: بلجيكيون شاركوا مع متمردي كاتانجا بإيعاز من الحكومة البلجيكية، ومرتزقة من جنوب أفريقيا، ومرتزقة آخرون من دول عديدة أخرى.

أما أقوى نفوذ للمرتزقة فقد كان في كل من جزر القمر وسيشل حيث استعان بهم السياسيون للوصول إلى الحكم. وقد كان لكل من بوب دينارد في جزر القمر ومايك هوير في سيشل سيطرة فعلية على الأوضاع السياسية في البلدين لمدة 25 عاماً. ففي جزر القمر مثلاً، كان لبوب دينارد – واسمه الأصلي جيلبرت بورجيو– نفوذ قوي. وهو مرتزق محترف شارك في القتال في زيمبابوي واليمن وإيران ونيجيريا وبنين والجابون وأنجولا وزائير (الكونجو الديمقراطية). ويشاع أنه اعتنق اليهودية مرة والإسلام مرتين قبل أن يرجع للمسيحية. وكان يعمل بتنسيق مع الاستخبارات الفرنسية التي أرادت أن يستمر النفوذ الفرنسي في مستعمراتها السابقة. وورد أنه اشترك في 18 انقلاباً في أفريقيا خدمة للمصالح الفرنسية.[59]

وفي أول انقلاب في جزر القمر قام بمساعدة علي صويلح في إطاحة أحمد عبدالله أول رئيس للبلاد. لكنه ساعد أحمد عبدالله لاحقاً على العودة إلى السلطة في الانقلاب الثاني الذي وقع عام 1978، عندما أبحر بمركب ومعه 44 مرتزقاً، وتسلل ليلاً إلى القصر حيث قُتل صويلح في ظروف غامضة.

وأصبح دينارد رئيساً للحرس الرئاسي المكون من 500 فرد، واستمر في هذا المنصب عشر سنوات. وقد وجهت اتهامات لدينارد لدوره في اغتيال الرئيس أحمد عبدالله في الانقلاب الثالث الذي وقع عام 1989 عندما علم برغبة الرئيس في إعفائه من منصبه، لكنه برئ لعدم كفاية الأدلة. واعتقل عام 1995 بعد قيامه بمحاولة انقلاب رابع دون موافقة من الحكومة الفرنسية، وأرسلت فرنسا قوة قبضت على دينارد و33 من المرتزقة الذين شاركوا معه في العملية. وقدم للمحاكمة في فرنسا حيث أمضى عشرة أشهر في السجن.[60]

أما مايك هوير، وهو مرتزق جنوب أفريقي من أصل أيرلندي اشترك في عدد من النزاعات الأفريقية، وبخاصة الكونغو، فقد قاد 50 رجلاً في عام 1982، في محاولة لغزو جزيرة سيشل والإطاحة بحكومتها. وقد فشلت المحاولة، وفر هوير إلى جنوب أفريقيا؛ حيث حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. واتهم رئيس وزراء جنوب أفريقيا آنذاك، أجهزة استخبارات بلاده بالتورط في محاولة الغزو.[61]

وسنتناول أدناه كمثال بعض أعمال شركة إكسكيوتيف أوتكمز Executive Outcomes المشهورة اختصاراً بـ (EO).

1. التعريف بشركة إكسكيوتيف أوتكمز

تكونت إكسكيوتيف أوتكمز عام 1989 في جنوب أفريقيا، لتقديم خدمات التجسس والتدريب لقوات دفاع جنوب أفريقيا ومليشيات كراوبار التي كانت تتكون من وحدتين من الأنجوليين والناميبيين.[62] وكانت توظّف

1000 جندي مسرّح من جيش جنوب أفريقيا، منهم 70٪ من القوات الخاصة، ولاسيما الفرقة 32، ووحدة المراقبة، وكتيبة المظلات. وعملت في الفترة 1989-1992 على زعزعة استقرار أعداء نظام الفصل العنصري، وحاربت مع أيان سميث في روديسيا، وضد كل من سوابو في ناميبيا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) في أنجولا.

كانت (EO)، رسمياً، جزءاً من شركة قابضة هي Strategic Resources Corporation (SRC)، وكانت قيادتها جزءاً من مجلس إدارة هذه الشركة القابضة مما يشير إلى نفوذها. وتمتلك شركة (SRC) عشرين شركة أخرى مرتبطة بأعمال الشركة العسكرية، وتشمل لايف جارد Lifeguard، وتليسيرفيسز Teleservices، اللتين تقومان بتوفير الحراسة لأعمال التنقيب لشركة برانش إنيرجي Branch Energy، وشركة ساراسن Saracen، وهي شركة أمنية خاصة تعمل في أوغندا وأنجولا، وتعمل هذه الشركات في حراسة الممتلكات من مبانٍ وأجهزة، وتأتي في الغالب بعد رحيل (EO).[63] ومن الواضح أن هناك ارتباطاً بين (SRC) ومجموعة برانش- هريتيدج Branch-Heritage Group. وللمجموعة الأخيرة أعمال تعدين ونفط في مناطق مختلفة من العالم، ولها استثمارات في كل المناطق التي توجد فيها (EO).[64]

وتضم مجموعة برانش- هريتيدج كلاً من برانش إنيرجي في مجال التعدين، ودايموند وركس في مجال المجوهرات، وساندلاين في مجال الأعمال الأمنية والعسكرية.

وقد أعيد تسجيل الشركة في بريطانيا عام 1993 حيث كانت القوانين أكثر مرونة في التعامل مع الشركات التي تتعامل في الارتزاق والأعمال العسكرية. ومن الشخصيات التي برزت في الشركة بعد إعادة تسجيلها في بريطانيا اثنان من قدامى المحاربين أصبحا من رجال الأعمال، وهما: سايمون مان، مدير شركة آيبيس للطيران IBIS Air ، في جنوب أفريقيا، وتوني بيكنجهام مدير مجموعة برانش ـ هريتيدج. ولإعطاء غطاء من الاحترام السياسي أضيف ديفيد ستيل، أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني ورئيس مبادرة الأمم المتحدة للسلام في يوغسلافيا، لمجلس إدارة هريتيدج للنفط.

2. عمليات (EO) في أنجولا

على الرغم من أن هناك عدداً كبيراً من الشركات الأمنية والعسكرية العاملة في أنجولا ربما وصلت إلى ثمانين،[65] فإن نشاط (EO) كان الأكبر أثراً على سير المعارك والعمليات الحربية بين الحكومة الأنجولية وحركة يونيتا. وقد بدأ نشاطها عندما طلب من لوثر بارلو تجنيد مجموعة من المرتزقة لمدة شهرين للعمل في شمال غرب أنجولا، بهدف الاستيلاء على آبار النفط في كيفي كوينا، واستعادة مدينة سويو في منطقة إنتاج المجوهرات والنفط، في أنجولا في كانون الثاني/ يناير 1993. وقد نجحت في السيطرة على مدينة سويو في أيار/ مايو 1993، إلا أن يونيتا تمكنت من استردادها لاحقاً بعد انسحاب (EO).[66] وقبل هذه المحاولة نجح مان وبيكنجهام في الحصول على حيازات لشركة رينجر للنفط.

بعد عقد اتفاقية سلام بين يونيتا وحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا عام 1991، أجريت انتخابات في أيلول/ سبتمبر 1992، وقد رفض جوناس سافيمبي، زعيم يونيتا آنذاك، نتائجها بعد أن أظهرت النتائج الأولية أن الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ستفوز بالانتخابات. وعقب العودة إلى القتال، سيطرت يونيتا على أراض واسعة في ريف أنجولا، وبدأت قواتها تزحف إلى العاصمة لواندا، وبذلك أصبحت مصادر النفط مهددة بالسقوط في يدها. ولخطورة الموقف، اضطرت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا إلى قبول مساعدة أجنبية. وقد عقدت صفقة - قام بترتيبها بيكنجهام وزملاؤه- تقوم بموجبها شركة النفط الحكومية سونانجول بتمويل استخدام (EO). ففي مقابل حيازات نفطية أعطيت لكل من شركتي هريتيدج ورينجر للنفط، قامت (EO)، عبر عقد إيجار من الباطن بقيمة 30 مليون دولار، بتدريب القوات الأنجولية لمدة عام.[67]

قامت (EO) بتوفير 550 من جنودها الذين لديهم خبرة قتالية متقدمة ليقودوا القتال مع الجيش الأنجولي الذي دربت الشركة خمسة آلاف جندي منه. وفي حزيران/ يونيو 1994 تمكنت الكتيبة 16 التي دربتها (EO) من قلب موازين القتال في أنجولا عندما دحرت قوات يونيتا في مدينة ندالاتاندو الاستراتيجية بالقرب من لواندا.[68] وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 وقعت كل من الحكومة الأنجولية ويونيتا اتفاقية سلام في زامبيا عرفت باتفاقية لوساكا.

3. (EO) وأخواتها في سيراليون

بدأت الحرب الأهلية في سيراليون في آذار/ مارس 1991 عندما قام فودي سانكوه، زعيم الجبهة الثورية المتحدة (RUF)، بمساندة من شارلز تايلور، زعيم الجبهة الوطنية في ليبيريا، بعبور الحدود مع ليبيريا ليهاجم قوات حكومة الجنرال جوزيف مومو. وقد قُتل أكثر من 20 ألفاً في الحرب الأهلية، وشُرِّد نصف السكان من منازلهم.[69] وبنهاية عام 1994 أحرزت الجبهة الثورية تقدماً في مسارح العمليات ضد الحكومة، ولاحقاً ضد المجلس الوطني الحاكم الانتقالي بقيادة الكابتن فالنتين ستراسر.

وفي عام 1995 قامت شركة سيبرا ريوتايل المحدودة Sierra Rutile Ltd. التي تأسست في أوهايو، بالولايات المتحدة الأمريكية، باستئجار قوات الجيرخا، لحماية مناجمها للتيتانيوم في سيراليون. وجاءت فصيلة الجيرخا إلى سيراليون بقيادة العقيد روبرت ماكينزي Robert MacKenzie، الضابط الروديسي السابق الذي حارب في فيتنام والبوسنة. لكن ماكينزي قُتل في كمين، واقتصر عمل الشركة على التدريب، دون نتيجة ملموسة في أرض المعارك. وانسحبت الشركة بعد مقتل 60 من عناصرها في معارك مع المتمردين. بعد ذلك اتصلت شركة سيبرا ريوتايل بشركة إسبشيال بروجكتس سرفيسز Special Projects Services البريطانية لتوفير 400 جندي بريطاني سابق لحماية مناطق التعدين، لكن الشركة البريطانية طلبت مبلغاً كبيراً (80 مليون دولار)، حينها طلبت شركة سيبرا ريوتايل من شركات بريطانية

أخرى صغيرة تقديم عروض. وتقدمت شركات مثل دفينس سيستمز Defence Systems، ورابورت ريسيرش آند أناليسيز Rapport Research and Analysis، لكنها لم تؤثر في ميزان المعارك حتى عام 1995، وأصبحت العاصمة فريتاون في مدى نيران المتمردين.[70]

تم الاتفاق مع شركة (EO) على مبلغ 1.2 مليون دولار مع إعطاء برانش إنيرجي حيازات في مناطق المجوهرات في كونو. ونص الاتفاق مع (EO) على إجلاء قوات الجبهة الثورية المتحدة من ضواحي فريتاون، وتأمين مناطق المجوهرات حول كويدو، وتحديد معاقل الجبهة الثورية وتدميرها، مع القيام بحرب نفسية ودعائية. أرسلت (EO) 150 جندياً إلى سيراليون في أيار/ مايو 1995، وقامت بتدريب قوات حكومية، ونجحت بحلول نهاية كانون الثاني/ يناير 1996 في فك الحصار عن العاصمة فريتاون، واستعادة الساحل الجنوبي حيث مناجم البوكسايت.[71] وبذلك رجّحت (EO) الميزان العسكري لصالح الحكومة لأول مرة منذ عام 1991، مما اضطر الجبهة الثورية لحضور جلسات السلام وقيام انتخابات جرت في آذار/ مارس 1996 حيث انتخب أحمد كباح رئيساً. ومن الشروط التي وضعتها الجبهة الثورية المتحدة في المفاوضات التي جرت في كوت ديفوار لتنفيذ اتفاق السلام والبدء في تسريح القوات إجلاء (EO) من سيراليون.

بعد استلام كباح السلطة، وضح أن حكومته تعاني من جراء أزمة مالية أدت إلى اضطراب العلاقة مع (EO). وفي حزيران/ يونيو 1996 اتفقت

الجبهة الثورية المتحدة المعارضة مع اثنين من المرتزقة البلجيكيين على تدريب قواتها، والعمل على إسقاط طائرات (EO) العمودية، لكنهما غادرا بعد أيام قليلة بسبب انعدام التنظيم الذي تعانيه الجبهة الثورية المتحدة.[72] وتحت ضغوط من صندوق النقد الدولي اضطرت حكومة كباح إلى إنهاء علاقتها مع شركة (EO).

بعد أن غادرت الشركة في كانون الثاني/ يناير 1997 أصبحت الحكومة مكشوفة عسكرياً على الرغم من بقاء شركة لايف جارد سيكيورتي، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة (EO) لحراسة مرافق شركة دايموند وركس. وعندما غادرت (EO) كانت قد تسلمت 15.7 مليون دولار من جملة العقد البالغ 35.3 مليون دولار، وعدَّت الباقي ديناً على الحكومة. وفي 25 أيار/ مايو أطيحت حكومة كباح المدنية التي انتخبت قبل 15 شهراً في انقلاب عسكري بقيادة الرائد جوني كوروما. وبعد هروب كباح للخارج، اتصل بشركة ساندلاين بهدف إرجاعه للسلطة، فقامت ساندلاين بعد ذلك بالاشتراك مع حكومة كباح في المنفى ورجل الأعمال التايلندي راجيش ساكسينا، بعمل دراسة جدوى حول استخدام مرتزقة في سيراليون سُمِّيت مشروع بايتون. وقد شجع بيتر بينفولد، المندوب السامي البريطاني في سيراليون، شركة ساندلاين على التدخل في البلاد. ودفعت حكومة كباح 10 ملايين دولار لشركة ساندلاين مقابل السلاح والتدريب وإطاحة حكومة الانقلابيين والعودة إلى السلطة.[73]

أثار تدخل طرف ثالث في النزاعات الداخلية، كالشركات العسكرية الخاصة أو الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، موضوع أثر هذا التدخل على حسم النزاع أو استمراره. فالشركات الخاصة تدعي أن تدخلها في الحروب الأهلية يؤدي دائماً إلى حسم سريع للنزاع، بينما ترى الأمم المتحدة أن تدخلها المسنود بالشرعية الدولية يؤدي في المدى البعيد إلى سلام مستقر.

وفي هذا الشأن قام باتريك ريجان بدراسة حول أثر تدخل طرف ثالث في إنهاء النزاع أو إطالة مدته. وقد شملت الدراسة 150 صراعاً في الفترة 1945-1999. ووجد ريجان أن التدخل المنحاز إلى جانب الحكومة أو المعارضة قد أسهم في تقليل مدة النزاع، كما أن التدخل المحايد أطال من أمد الصراع.[74] ويشير ما توصّل إليه ريجان إلى أن التدخل المنحاز ليس بالضرورة عملاً إيجابياً، وذلك لأن الطرف المنحاز قد رجّح كفة طرف على طرف آخر، كما حدث في حالات سيراليون وأنجولا من قبل.

وفي دراسة أخرى، عقد جاريد لوير مقارنة بين تدخل كل من شركتَي (EO) وساندلاين في سيراليون وأنجولا، وتدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هاتين الدولتين بالإضافة إلى الصومال وليبيريا. وخلص لوير إلى أن تدخل الشركات العسكرية الخاصة أقل تكلفة وأقصر مدة من تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويعود السبب في ذلك إلى أن تدخل الشركات العسكرية يكون في كل الأوقات منحازاً إلى فئة وبكفاءة عالية. فعلى سبيل المثال كانت قوة (EO) تتكون من 150 فرداً في سيراليون،

قادوا 10 آلاف من قوات الكاماجورز Kamajors. من جهة أخرى أخذت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقتاً أطول مع تكاليف كبيرة لتحقيق السلام.[75]

ثانياً: التدخل الإنساني

كان موضوع استخدام المنظمات والوكالات العاملة في مجال العون الإنساني للشركات الأمنية يثير حساسية خاصة، لما يصاحبه من تساؤلات حول تسييس العمل الإنساني وعسكرته. بيد أن التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الدول الغربية المانحة، وتمدد النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد، دفعا الكثير من المنظمات إلى إعادة النظر في رفض الدمج بين العمل الإنساني والبعد العسكري. فبعد أن قامت الحكومة البريطانية بدمج قضايا العون مع القضايا العسكرية والسياسية، حيث جعلت مواردها فيما يلي التعامل مع النزاعات مشتركة بين وزارات الدفاع والخارجية والتنمية الدولية، أخذ العديد من منظمات العون الإنساني في انتهاج طريق يفضّل الجمع والدمج، بما في ذلك استخدام الشركات الأمنية الخاصة.[76]

وجاء في ورقة بعنوان «الشركات الأمنية الخاصة والعون الإنساني» كتبها مارتن باربر من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن الأمم المتحدة «قد أصدرت موجهات لمثليها في أماكن العمل حول استخدام الشركات الأمنية الخاصة، وشرط الاستخدام الأساسي أن تكون الشركة مسجلة بوساطة حكومة البلاد التي يمارس فيها العمل، وأن توافق

الحكومة على عملهم في عقد محدد».[77] وتستخدم الأمم المتحدة هذه الشركات في عدد من الدول، حيث يقوم الحراس المسلحون في بعض الأحيان بمهمة حماية المرافق والممتلكات. كما تقوم مؤسسات العون الإنساني باستخدام الشركات الأمنية الخاصة في تأمين نقل مواد العون، مثلما تفعل منظمة كير وبرنامج الغذاء العالمي. وبسبب ذلك أصبحت منظمات العون الإنساني، في أحيان عديدة، في نظر الأطراف المتحاربة، جزءاً من النزاع لأنها تتعامل في موارد مهمة مطلوبة في الحرب. وهي بذلك تشكل تهديداً حقيقياً للاستراتيجية العسكرية التي ترمي إلى وقف الدعم المدني للمجموعة أو المجموعات المحاربة.

ثالثاً: عمليات حفظ السلام

تباينت الآراء حول استخدام الشركات العسكرية الخاصة في عمليات حفظ السلام ما بين مؤيد ومعارض. ينطلق الذين يؤيدون استخدام الشركات الخاصة من أن عدداً من الدول، وبخاصة الغربية، أصبحت تتردد في إرسال جنودها في مهمات حفظ السلام. فقد ترسّخ اقتناع الدول الغربية بأن إرسال قوات إلى مناطق النزاع مكلف سياسياً بعد تجربة التدخل في الصومال. وتنتمي أكبر عشر دول مساهمة بجنود في عمليات حفظ سلام جميعها إلى الدول النامية. ويبلغ إجمالي عدد جنود الدول الغربية في قوات حفظ سلام أقل من 600 جندي حتى تموز/ يوليو 2004.[78] وترى الشركات العسكرية الخاصة أنها يمكن أن تقوم بدور مهم في عمليات حفظ السلام.[79]

وقد بدا جلياً أن هناك تقسيماً للعمل في مجال حفظ السلام، حيث تقوم دول الجنوب بتقديم الجنود، بينما توفر دول الشمال التمويل اللازم لهم. ووفقاً لهذا الترتيب فإن قوات حفظ السلام ستعمل بأقل من الكفاءة المطلوبة، وعليه يبرز خيار الشركات الخاصة بحسبانها أكثر كفاءة.[80] ومن ناحية التبعات السياسية وضح أن مقتل الأفراد العاملين في الشركات العسكرية الخاصة لا يثير لغطاً بالقدر الذي يثيره مقتل عسكري في جيش نظامي. وفي هذا الصدد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية شركة داينكورب في كولومبيا دون أن يثير ذلك الرأي العام.[81]

وهناك سبب آخر للمؤيدين هو افتقار الأمم المتحدة إلى القدرات والمال؛ فقد قفز عدد قوات حفظ السلام من 10 آلاف فرد عام 1989 إلى 70 ألفاً عام 1995، وانخفض إلى 19 ألفاً عام 1998. وبسبب زيادة الطلب على قوات حفظ السلام، من المنتظر أن يرتفع العدد مرة أخرى إلى 82 ألفاً. واتضح ضعف العزيمة على إرسال قوات لمهام حفظ السلام في حالة كوسوفا، حيث أقرت الأمم المتحدة خطة لإرسال 4780 من رجال الشرطة من 42 بلداً، لكن لم يصل سوى 1970 عنصراً.[82] وفوق كل ذلك فإن الاستجابة غالباً ما تكون بطيئة. ويرى المؤيدون أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دوراً في الجوانب التقنية لحفظ السلام. فقد أصبح التصوير الجوي باستخدام صور الأقمار الصناعية جزءاً مهماً في عملية جمع المعلومات الاستخبارية. وتبدو أهمية المراقبة هذه جلية في الفترة بين التوقيع على وقف إطلاق النار والتوقيع على اتفاقية السلام. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة

قوات لمراقبة المناطق المنزوعة السلاح الواضحة الحدود مثل قبرص وجنوب لبنان. من جهة أخرى فإن العمليات التقنية المعقدة المرتبطة بالتدريب والاتصالات وجمع المعلومات وتوفير الإمدادات يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أكثر وتكلفة أقل.[83]

أما المعارضون لاستخدام الشركات العسكرية الخاصة في مهام حفظ السلام، فهم يرون أن حجم الشركات ربما يشكل عائقاً رئيسياً أمام قدرتها على أداء مهمات حفظ السلام التي تتطلب في العادة قوة بشرية كبيرة لا تتوافر للشركات الخاصة. يضاف إلى هذا أن جانب المحاسبة والمساءلة قد يضعف أو ينتفي إذا تم استخدام الشركات الخاصة، بعكس الحال مع الأمم المتحدة.[84] كما تثار من قبل المعارضين شبهة الارتزاق التي تحيط بعمل هذه الشركات، فتجعلها في تضارب مع مهام حفظ السلام، وبخاصة أن بعض هذه الشركات متورط في النزاعات التي تود الأمم المتحدة الإسهام في حلها. وخلص بعض الدراسات الإحصائية إلى أن تدخل الأمم المتحدة للمحافظة على السلام كان الأكثر فاعلية من تدخل الأطراف الأخرى. ويرجع السبب في ذلك إلى ما تتمتع به الأمم المتحدة من شرعية تبعدها عن الهوى والغرض.[85]

من جهة أخرى، وبعد أن وضح استخدام الشركات العالمية، مثل تلك العاملة في مجال النفط أو المعادن النفيسة، للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولاسيما في مناطق النزاعات كالكونجو وسيراليون، برز اتجاه دعا

لإشراك الشركات في منع النزاعات. وقد تبلور نتيجة لذلك مبدأ "المسؤولية الاجتماعية للشركات" الذي يضع على الشركات العاملة في مجال استخراج الموارد الطبيعية على وجه الخصوص مسؤولية تتعلق بمحاربة الفساد والاستغلال غير المشروع لهذه الموارد، والشفافية فيما يدفع من أموال للحكومات، وتوجيه جزء من الموارد في التنمية المحلية.

وصاغ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان "الميثاق العالمي" للأمم المتحدة مع شركات الأعمال ليعمل على تأسيس مبدأ المسؤولية الاجتماعية. وجاء فيه أن تمتنع الشركات عن الاستثمار في مناطق الحروب الأهلية أو المناطق التي تقوم حكوماتها بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، أو أن تنسحب هذه الشركات من العمل في هذه الدول إذا بدأت العمل أصلاً.[86]

رابعاً: الخصخصة الداخلية

ضمن التوجه العالمي نحو الخصخصة، واتساقاً مع انسحاب الدولة من تقديم العديد من الخدمات في مناطق مختلفة من العالم في إطار ضغوط النظام الاقتصادي لليبرالية الجديدة، المسنود من الشركات العالمية والمؤسسات المالية الدولية، انتشرت الشركات الأمنية الخاصة التي توفر الحماية للأفراد والمؤسسات والمساكن في جميع أنحاء العالم، أو ما أصبح يعرف بالشرطة الخاصة. ولم تعد الدولة هي الجهة الوحيدة التي تحتكر توفير الأمن والصرف عليه، بل أصبح المجتمع أفراداً وجماعات ينافسون الدولة ويتفوقون عليها في

بعض الحالات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية صرف الأفراد عام 1995 مبلغ 90 مليار دولار على أمنهم، في مقابل الصرف الحكومي على الشرطة الذي بلغ 40 ملياراً فقط.[87] وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بلغت نسبة الأفراد الذين يعملون في قطاع الأمن الخاص إلى الذين يعملون في الشرطة العامة نسبة 1:2. وفي ألمانيا ارتفع عدد الذين يعملون في الشركات الأمنية الخاصة من 30 ألفاً عام 1980 إلى 105 آلاف عام 1994. وفي تركيا، ومنذ صدور تشريع عام 1981 الذي سمح بتكوين شركات أمن خاصة، وصل عدد المؤسسات الأمنية عام 1993 إلى 2227 مؤسسة يعمل فيها 34928 شخصاً.[88] أما في جنوب أفريقيا، فبحلول عام 2000 بلغ عدد الشركات الأمنية المسجلة في البلاد 5343 شركة، وبلغ عدد حراس الأمن المسجلين 350 ألفاً.[89] وبناء على تحليل سلطة الصناعة الأمنية Security Industry Authority ، بلغ دخل الشركات الأمنية الخاصة في المملكة المتحدة عام 2003 مبلغ 3-4 مليارات جنيه إسترليني في السنة، ويعمل فيها حوالي نصف مليون شخص في مقابل 136 ألفاً من أفراد الشرطة.[90]

أما في المنطقة العربية فإن شركات الحراسة والشركات الأمنية شهدت نمواً كبيراً في السنوات القليلة الماضية. ففي مصر حوالي 300 شركة حراسة مصرية وأجنبية، وهي توظف عدداً كبيراً من الأفراد.[91] وفي المملكة العربية السعودية صدرت الموافقة الوزارية رقم (1217) في 26 ديسمبر/ كانون الأول 1990 على القواعد التنظيمية للمؤسسات والشركات الأمنية الخاصة، وصدر أول ترخيص بتاريخ 3 تموز/ يوليو 1991 بإنشاء شركة كاسبل،

وتوالت بعد ذلك الشركات الخاصة حيث وصل عددها إلى أكثر من 60 شركة حراسة خاصة.[92] كما تسعى الشركات الأمنية الخاصة لاختيار وتوظيف وتأهيل عمالة نسائية من السعوديات الراغبات للعمل في وظائف سيدات أمن داخل الأسَواق والمراكز التجارية والبنوك والمؤسسات الأخرى المخصصة للعائلات، ويقدر عددها بعشرة آلاف وظيفة.[93] وفي سوريا توجد شركات تعمل في حراسة الشخصيات والمرافق ويقدر عددها بـ 6-8 شركات.[94] أما في السودان فقد بلغ عدد العاملين في شركة الهدف الأمنية الخاصة في ولاية الخرطوم حوالي 6 آلاف فرد في بداية عام 2005، أي أكبر من قوة الشرطة الولائية في ذلك الوقت.[95]

يمكننا تقسيم الشركات الأمنية العاملة في المجال المحلي إلى خمسة أنواع: أولاً، الشركات الأمنية التي تعمل في مجال توفير الحماية للأفراد والممتلكات، وتأمين المجمعات السكنية والتجارية، والمحافظة على الأمن العام والنظام. وتستخدم بصورة أساسية قوة بشرية لتحقيق هذا الهدف. ويطلق على هذه الشركات أحياناً "شركات الأمن التعاقدي". ثانياً، شركات أمن "داخل المؤسسة"، ومهمتها حفظ أمن الأفراد وممتلكات المؤسسة وتستخدم أفراداً أيضاً. ثالثاً، محطات المراقبة والتنبيه المركزية الخاصة، وتقدم خدماتها المهنية لجهات مختلفة، وهذه الشركات تستخدم أجهزة الرصد والتصوير لتنفيذ مهامها، وتقوم بإرسال أفراد من الشرطة الخاصة إلى المكان الذي رصدت فيه تعدياً أو خطراً. ويمكننا أن نضيف هنا الشركات التي تقوم بتوفير أجهزة التنبيه وتركيبها. رابعاً، شركات نقل أمنية تقوم بتأمين نقل النقود والمقتنيات الثمينة.[96] خامساً، المحققون الخاصون ومستشارو إدارة المخاطر.

وتعرّف هذه الدراسة الشرطة الخاصة بأنها تلك المؤسسات الخاصة أو الأشخاص الذين يقومون بأعمال منع الجريمة أو اكتشافها أو الاعتقال، وذلك لأغراض تجارية. وبذلك يشمل تعريف الشرطة الخاصة أولئك الأشخاص الذين يعملون لشركة أمنية أو موظفين من قبل فرد أو شركة للقيام بأعمال أمنية أو السيطرة على التجمعات أو التحقيقات الخاصة.[97]

يعود انتشار الشرطة الخاصة إلى أربعة أسباب رئيسية. يكمن السبب الأول في انتشار المرافق الخاصة الضخمة؛ كالمجمعات التجارية، وأماكن السكن المسوّرة، وظلت هذه المرافق بعيدة عن حضور الشرطة العامة. ويرجع السبب الثاني إلى زيادة مخاوف الذين يمتلكون مرافق من الجريمة بدرجة تفوق قدرة الدولة على الصرف على الأمن العام. أما السبب الثالث فهو لجوء الشرطة الخاصة للحراسة الظاهرة؛ آملين بذلك ردع الجريمة.[98] وأخيراً، أدى عدم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة التسلطية التي حكمت طويلاً، في بعض الدول، إلى لجوئهم لمؤسسات خاصة لتوفير الأمن.

وفي بعض دول العالم الثالث أسهم ضعف أداء الأجهزة الأمنية وتفشي الفساد في أجزاء منها في انتشار الشرطة الخاصة، كما ينتشر في دول أخرى التعذيب الذي تقوم به القوات الأمنية المختلفة، وذلك لغياب المحاسبة والشفافية، ويعتقد البعض أن تلك القوات تسهم في إعاقة العدالة ومساعدة المجرمين. ففي نيجيريا على سبيل المثال، فإن 0.4٪ فقط من الأشياء التي تتعرض للسرقة تسترد بوساطة الشرطة، وهو ما يشير إلى عدم الفاعلية وإلى

اتهامات مباشرة للشرطة النيجيرية بالتورط في التعامل مع المواد المسروقة.[99] ويبدو أن أداء الشرطة الضعيف في نيجيريا لا يرجع فقط إلى الفقر، بل بصورة أكبر إلى الطفرة النفطية التي حدثت في أواخر السبعينيات، وأدت إلى ظهور وسائل عديدة للحصول على المال بسهولة.

وفي استطلاع أجري في مدينة لاجوس، أكبر مدينة في أفريقيا جنوب الصحراء، يعتقد ثلثا المستطلَعين أن الشرطة تنقصها الفاعلية بالكامل، بينما يرى 99٪ أن الغرض الأساسي من الحواجز التي تقيمها الشرطة هو إجبار أصحاب العربات على دفع مبالغ للشرطة. ويعتقد 90٪ أن المراقبة التي يقوم بها السكان أنجع في محاربة الجريمة. ويتبع الثلثان هذه البرامج في أماكن سكنهم وبخاصة في المناطق الفقيرة، حيث يقوم نصف السكان بالاشتراك معاً لاستئجار أشخاص يقومون بالمراقبة والحراسة الليلية، بينما يشارك 10٪ بأنفسهم في أعمال الدوريات والحراسة.[100] ويلجأ الأغنياء إلى استئجار الشركات الأمنية الخاصة. وأصبح هذا الحال هو ديدن الأحياء الغنية في معظم المدن الأفريقية الكبيرة.

الآثار المترتبة على خصخصة الأمن

يثير التوجه نحو الخصخصة في المجال الأمني العديد من الأسئلة مثل: ماذا يعني غياب احتكار الدولة لوسائل الإكراه؟ وماذا بقي من مهام الدولة لتقديم الاحتياجات العامة إذا انسحبت من مجالات توفير التعليم والرعاية الصحية والمواصلات، وأخيراً الأمن؟ وما أثر تزايد الشركات الأمنية على

انتشار المليشيات في بعض الدول؟ وكيف تحقق الرقابة والمساءلة العامة للشركات الأمنية الخاصة؟

مع دخول الشركات الأمنية الخاصة في منافسة مع مؤسسات الدولة الأمنية، يصبح الأمن سلعة متاحة فقط للقادرين عليها من الأغنياء. إن الخصخصة في مجال الأمن في الدول النامية لها انعكاسات وتأثيرات مباشرة على المجتمع، فقد أعطت مزيداً من الاستقلالية للأفراد ولبعض المؤسسات، لكن المستفيد الأول هو الطبقات الغنية، وأصبح الفقراء في بعض الأحيان عرضة للاتهام والشك وهدفاً للعنف. كما صاروا هدفاً للجريمة، والمصطلح الذي أطلق على هذا التوجه هو "إحلال الجريمة"، إذ تدفع أجزاء من المجتمع أموالاً لشركات أمنية خاصة مقابل الحماية، مما يضطر الذين يمارسون السطو إلى التركيز على المجموعات الفقيرة والأفقر في المجتمع.[101] إن خصخصة الأمن في عدد من الدول هي عرض لشيء أعمق من غياب الأمن المتعلق بالجريمة. إنه مؤشر مهم لفقدان أجهزة الدولة القدرة على القيام بواجبها الأساسي وهو توفير الأمن الفردي والجماعي لمواطنيها.[102]

لقد أدى ضعف الحكومة المركزية إلى قيام أشكال جديدة من علاقة القوة بين الحكومة المركزية والفاعلين المحليين، ونشوء مؤسسات جديدة كالمليشيات الخاصة وجماعات الحماية الأهلية، وبروز فاعلين دوليين وشبكات عالمية، ارتبطت مصالحهم الاقتصادية ببقاء هؤلاء الفاعلين الذين يعملون خارج الأطر الرسمية.[103]

ويبدو أن آثار العولمة الرأسمالية المتمثلة هنا أساساً في طغيان النزعة التجارية، في تمددها وانتشارها، قد طالت مجالات جديدة كانت في السابق إما جماهيرية عامة كالرياضة؛ وإما حكراً على الدولة كتوفير الأمن. وقد كرّست هذه النزعة التجارية، الروح الفردية التي تغذيها وسائل الإعلام والدعاية والإعلان، حيث يمكن للفرد الاستمتاع بوقته عبر برامج الدفع المقدم التلفزيونية والرياضية المتعددة. وأضحت الخدمات المدفوعة، بما فيها توفير الحراسة، توحي بالجودة والفاعلية. وعكست هذه النزعة التجارية انحسار دور دولة الرفاهة.

وإذا أمعنا في السمات العامة لدولة الرفاهة الليبرالية فإننا نجد عقداً اجتماعياً بين الدولة ومواطنيها تقوم بموجبه الحكومة، مدعومةً بآليات الضرائب والجباية، بتولي مسؤوليات إدارة وتنفيذ برنامج توفير السلامة والأمن العام. وينظر بذلك للسلامة والأمن على أنهما حقان اجتماعيان ينبغي توزيعهما بعدالة، بإشراف الدولة، وعبر آليات عامة، ويشملان كل المجال الاجتماعي.[104] فإذا تخلت الدولة عن مهمة توزيع الأمن بشكل متوازن، عبر تخليها عن احتكار الاستخدام المشروع لوسائل الإكراه، فإنها تكون قد أخلّت بالعقد الاجتماعي؛ وهو ما يضعف مشروعيتها، ويدفع الأفراد والجماعات لتأمين أنفسهم بالوسائل المتاحة لهم.

إضافة إلى ذلك تُضعف الخصخصة عملية المراقبة وتحمل المسؤولية، حيث إن ما يقوم بهذا العمل ليس جهة تتم مراقبتها من قبل الأجهزة

التشريعية، بل شركات خاصة مسؤولة أمام حَمَلة الأسهم. ويمكن للحكومة أن تقوم بأعمال عسكرية من خلال الشركات الخاصة، ولا تكون هذه الأعمال خاضعة للمساءلة من قبل الرأي العام أو الجهاز التشريعي.[105] ورغم بعض الإيجابيات التي قد تجنيها الحكومة من هذا الإجراء، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عزل الرأي العام عن العملية السياسية، وبخاصة السياسة الخارجية.

إن استخدام جهات أخرى غير حكومية كالمليشيات، لتقوم بتوفير الأمن في بعض المناطق يؤدي إلى تعقيد عملية السيطرة على الأمن في تلك المناطق لأنها أصلاً متردية. فاستخدام المليشيات قد يؤدي إلى تزايد وتيرة الانتقام والتجييش المضاد. يضاف إلى ذلك أن الشركات والمليشيات قد تجد نفسها في وضع لا تلتزم فيه بالأعراف العالمية، وتخرق فيه حقوق الإنسان، وتقوم باستخدام مفرط للقوة.[106] وعلى الرغم من أن بعض الجيوش الحكومية تقوم بانتهاكات ضد مواطنيها، فإن المساءلة الدولية في الفترة الأخيرة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتلك الحكومات، ربما قللت من حدوث مثل هذه التجاوزات.

وفيما يتعلق بالمعايير، تتساهل الشركات العسكرية الخاصة في المعايير المتعلقة بالتجنيد واختيار الأفراد، وبخاصة في مناطق النزاعات الملتهبة التي قد يكون العمل فيها مغامرة غير محسوبة العواقب. فعلى سبيل المثال، وضح أن 35٪ من المحققين الذين ارتبطوا بفضيحة سجن أبوغريب في العراق لم

يتلقوا تدريباً عسكرياً نظامياً، كما أن بعض العاملين في الشركات العسكرية الخاصة هناك قد تورطوا في السابق في أعمال إرهابية في أيرلندا وجنوب أفريقيا.[107]

وعلى الرغم من هذا التوجه نحو خصخصة الأمن - الذي برز بوضوح في مجالات الدعم اللوجستي والفني والاستخباري، وفي بعض الحالات في الاشتراك في العمليات القتالية، وفي توفير الحراسة للشخصيات والمرافق- فإن دور الدولة في توفير الأمن وحماية التراب الوطني سيبقى محورياً. فالشرعية التي تتمتع بها الدولة، ورعايتها للصالح العام، وقابلية الحكومة للمحاسبة، كل ذلك يضفي على أفعالها شرعية قد لا تتوافر لفاعلين آخرين، وبخاصة في مجال تقديم الأمن لعامة المواطنين.

الهوامش

1. انظر في هذا الصدد:

Steve Lohr, "Uncoal Battle May Hinge on the Strategic Value of Oil," *International Herald Tribune* (July 14, 2005),11.

2. انظر :

Tom Tancredo, "Immigration, Citizenship and National Security: The Silent Invasion," *Mediterranean Quarterly,* vol.15, no.4 (Fall 2004); Ronald Tiersky, "The Strategic Significance of Europe's Demographic Deficit," *American Foreign Policy Interests*, vol. 26 (2004); Christopher Rudolph, "Security and the Political Economy of International Migration," *American Political Science Review*, vol. 97, no. 4 (November 2003); Robert L. Ostergard Jr , "Politics in the Hot Zone: AIDS and National Security in Africa," *Third World Quarterly*, vol. 23, no. 2 (1 April 2002); P. W. Singer, "AIDS and International Security," *Survival*, vol. 44, no. 1 (Spring 2002).

3. انظر :

Ian Traynor, The Privatization of War, *The Guardian* (10 December 2003) at:<http://www.guardian.co.uk/international/story0%2C3604%2C1103566%2C00.html>

4. انظر:

Borzou Daragahi, "Use of Private Security Firms in Iraq Draws Concerns," *The Washington Times* (10 June 2003), at:

<http://washingtontimes.com/world/20031006-122420-5426r.htm>

5. انظر :

Ian Traynor, "The Privatization of War," *The Guardian* (10 December 2003), at: <http://www.guardian.co.uk/international/story/0%2C3604%2C1103566%2C00.html>

6. انظر :

Laura Peterson, *Privatizing Combat, The New World Order* (Washington: The Center for Public Integrity, 28 October 2002), at: <http://www.publicintegrity.org/bow/printer-friendly.aspx?aid=148>

7. Ibid.

8. انظر :

Larry Makinson, *Outsourcing the Pentagon* (Washington: The Center for Public Integrity, 29 September 2004), at: <http://www.publicintegrity.org/pns/report.aspx?aid=385>

9. انظر :

Barry Yeoman, "Soldiers of Good Fortune," *Mother Jones* (May-June 2003), at: <http://www.motherjones.com/news/feature/2003/05/ma_365_01.html>

10. انظر :

Simon Sheppard, "Soldiers for Hire - Private Military Corporations," *Contemporary Review* (August 1999), at: <http://www.findarticles.com/p/articles/mi_m2242/is_1603_275/ai_55683933>

11. انظر :

A. Claire Cutler, "Private International Regimes and Interfirm Cooperation," in: Rodney Bruce Hall and Thomas J. Biersteker (eds), *The Emergence of Private Authority in Global Governance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 24.

12. انظر :

Ministére de la Sécurité Publique, *Private Security: Partners in Internal Security*, White Paper (December 2003), at: <http://www.canasa.org/newwebsite/content_pages/news_events/livre_blanc_secprive_12-03_en.pdf#search='private%20security%20industry>

13. محمد بن مُكرَّم، ابن منظور، لسان العرب، في:

<http://qamoos.sakhr.com/openme.asp?fileurl=/html/7058937.html>

14. الهيثم الأيوبي وآخرون، **الموسوعة العسكرية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981) ص116.

15. عبدالنور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية» **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160 (نيسان/ إبريل 2005)، ص 56.

16. انظر:

Ken Smith, "part 1", in: Ken Smith (ed.), *Critical Security Studies and World Politics* (Boulder: Lynne Rienner Publisher, 2005), 21.

17. انظر :

Chaloka Beyani and Damian Lilly, "Regulating Private Military Companies: Options for the UK Government," *International Alert* (August 2001):11.

18. اعتقد البعض أن إطلاق اسم الشركات العسكرية على هذه الشركات غير دقيق لأنها تقوم بتقديم اللوجستيات ودعم برامج الأسلحة وتقديم الخدمات الأمنية، وجمع المعلومات الاستخبارية وهذه كلها ذات طابع فني، لكن تسمية الشركات التي تقوم بهذه الأعمال بأنها "شركات عسكرية" هو الشائع في الأدبيات، حيث يرون أن هذه الأعمال المذكورة كانت تقوم بها المؤسسة العسكرية الرسمية، وخير مثال على ذلك "سلاح النقل والتموين" الموجود في كثير من الجيوش. على سبيل المثال، انظر الأدبيات التالية:

P. W. Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2003); Chaloka Beyani and Damian Lilly, op. cit.; J. Eric Fredland, "Outsourcing Military Force: A Transactions Cost Perspective On The Role Of Military Companies," *Defence and Peace Economics*, vol. 15, no.3 (June 2004).

19. انظر :

Damian Lilly, "The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities," *Disarmament Forum*, no. 3 (2000): 2.

20. انظر :

Tony Vaux, et al, Humanitarian Action and Private Security Companies: Opening the Debate, *International Alert* (2002): 7, at: <http://www.international-alert.org/publications/88.php>

21. انظر :

Nick Cohen, "The Mercenaries who Fight for Britain," *New Statesman*, vol. 16, issue 741(27 Jan. 2003): 20.

22. Smith, op. cit., 32.

23. انظر:

Bjorn Moller, "National, Societal and Human Security: A General Discussion with a Case Study from the Balkans", in *What Agenda for Human Security in the Twenty-First Century?First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institution Proceedings* (Paris: UNESCO, 2001), 47.

24. Smith, op. cit., 33.

25. انظر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report*, 1994 (New York: Oxford University Press, 1994), 23.

وانظر أيضاً:

Roland Paris, "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" *International Security*, vol. 26, no. 2 (Fall 2001): 90.

26. Ibid, 91.

27. انظر:

Canadian Foreign Ministry website: <http://www.dfait-maeci.gc.ca/foreignp/humansecurity/menu-e.asp>

وانظر كذلك:

Lloyd Axworthy, "Human Security and Global Governance: Putting People First," *Global Governance*, vol. 7, no. 1 (January– March 2001): 19–23.

28. انظر:

Steve Smith, "The Contested Concept of Security," in Ken Smith ed., *Critical Security Studies and World Politics* (Boulder: Lynne Rienner Publisher, 2005), 53.

29. Ronald Paris, op. cit., 92.

30. انظر:

Anthony Burke "Caught between National and Human Security: Knowledge and Power in Post-Crisis Asia," *Pacifica Review,* vol. 13, no. 3 (October 2001).

31. انظر:

P. W. Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*, op. cit., 20.

32. Ibid., 27.

33. Ibid., 35.

34. انظر:

P. Bruce Buchan, "The East India Company 1749-1800: The Evolution of a Territorial Strategy and The Changing Role of the Directors," *Business and Economic History*, vol. 23, no. 1 (Fall 1994): 53.

35. انظر:

Alex Vines, "Gurkhas and the Private Security Business in Africa," in: Jakkie Cilliers and Peggy Mason (eds), *Peace, Profit or Plunder? The Privatization of Security in War-Torn African Societies* (Pretoria, South Africa. Institute for Security Studies, January 1999),124.

36. انظر:

Mark Oliver and Jane Kirby, "The Brigade of Gurkhas," *Guardian Unlimited* (30 September 2004), at: <http://www.guardian.co.uk/print/0%2C3858%2C5028613-110595%2C00.html>

وانظر كذلك موقع الجيرخا في الإنترنت:

<http://www.army.mod.uk/brigade_of_gurkhas>

37. .Oliver, and Kirby, Ibid

38. لمزيد من المعلومات، انظر: <http://www.french-foreign-legion.com>

39. انظر:

Deborah Avant, "Private Security Companies," *New Political Economy*, vol. 10, no. 1 (March 2005):126.

40. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية في ظل عالم يتحول إلى العولمة** (جنيف: الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، 26-30 حزيران/ يونيو 2000) في:

<http://www.un.org/arabic/ga/S_24/2099.htm>

41. انظر:

Amnesty International, *Proliferation: Global Growth in Small Arms* (2001), at: <http://web.amnesty.org/web/tt.nsf/june2001/proliferation>

42. انظر:

Michael Fleshman, "Small Arms in Africa: Counting the Cost of Gun Violence," *Africa Recovery*, vol.15, no.4, at: <http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/vol15 no4/154arms.htm>

43. انظر:

UNDP, *Human Development Report 1994*, 47, at: <http://hdr.undp.org/reports/global/1994/en/pdf/hdr_1994_ch3.pdf>

44. حسن مكي محمد أحمد، «ظاهرة تلاشي الجيوش النظامية في الدولة الأفريقية» **دراسات استراتيجية**، العدد 10 (الخرطوم: تموز/ يوليو 1997)، ص79.

45. انظر:

Rita Abrahamsen & Michael C. Williams, *The Globalization of Private Security: Country Report Nigeria* (Aberystwyth: Dept. of International Politics, University of Wales, 2005),13, at:

<http://users.aber.ac.uk/rbh/privatesecurity/country%20report-nigeria.pdf>

46. انظر:

Valery Yakov, "Russia's 'Wild Geese',Or An Evening With a Mercenary," *Current Digest of the Post-Soviet Press* (5 May 1993), at:

<http://www.currentdigest.org>

47. انظر:

Jared F. Lawyer, "The Role of Private Military Corporations in Failing Nation-States," Presented at *the Conference on Multinational Corporations, Development & Conflict* (Oxford: Queen Elizabeth House, 6 December 2003), 3.

48. انظر:

Mark Duffield, "War as a Network Enterprise: The New Security Terrain and its Implications," *Cultural Values,* vol. 6, no 1 & 2 (2002):153.

49. انظر:

Bjorn Moller, "Privatization of War and The Regulation of Violence?" Institut for Historie, Internationale Studier og Samfundsforhold (IHIS), 1-2, at: <http://www.ihis.aau.dk/~bm/HW-Festschrift.doc>

50. Ibid., 3.

51. انظر:

"Outsourcing 2000," *Fortune* (29 May 2000), Pullout Section.

52. Singer, *Corporate Warrior*, op. cit., 63.

53. يتناول نموذج اقتصاد تكلفة المعاملات موضوع ما هي حدود عمل الشركة، أي لماذا تقرر الشركة التعاقد الخارجي لتصنيع كل منتجاتها أو جزء منها بدلاً من تصنيعها داخلياً. ويقوم النموذج على حساب تكلفة المعاملات. انظر:

J. Eric Fredland, op. cit. 209.

54. انظر:

O. E. Williamson, "Public Bureaucracies: A Transactions Cost Economics Perspective," *The Journal of Law, Economics & Organization*, vol. 15, no.1 (1999).

55. Fredland, op. cit., 215.

56. انظر:

Robert Mandel, "The Privatization of Security," A Paper Prepared for the International Studies Association 41st Annual Convention (Los Angeles: 14-18 March 2000), at: <http://www.ciaonet.org/isa/mar01>

57. Laura Peterson, op. cit.

58. انظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Bob_Denard>

59. انظر:

"1982: Seychelles Coup Leader Guilty of Hijack," *BBC*, at:

<http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/july/27/newsid_2499000/2499153.stm>

60. لمزيد من التفاصيل عن الاتجاه الأول، انظر:

Abdel-Fatau Musah, "Privatization of Security, Arms Proliferation and the Process of State Collapse in Africa," *Development and Change*, vol. 33, no. 5 (2002).

61. انظر:

Julian Nundy, "France Mercenary," *Voice of America* (19 May 1999), at: <http://www.globalsecurity.org/military/library/news/1999/05/990519-merc.htm>

62. عيّن لوثر إيين بارلو، وهو ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية والقوات الخاصة التابعة لجيش جنوب أفريقيا، رئيساً للشركة. وقد رأس بارلو خلية خارجية للقوات الخاصة يعتقد أن لها صلة باغتيال قادة المؤتمر الوطني الأفريقي في أوربا. كما عمل على تنظيم عمليات الالتفاف على المقاطعة المفروضة على جنوب أفريقيا وخرقها، وذلك بتوفير السلاح والمعدات.

63. *Singer, Corporate Warrior*, op. cit.,104.

64. Ibid., 104.

65. انظر:

Sean Cleary, "Angola: A Case Study of Private Military Involvement," in: Jakkie Cilliers and Peggy Mason (eds), op. cit., 147.

66. Ibid., 156.

67. انظر:

Emmanuel Kewsi Aning, "Whither Africa's Security in the New Millennium: State - or Mercenary - Induced Stability?," *Global Society*, vol. 15, no. 2 (2001):151.

68. انظر:

Herbert M. Howe, "Private Security Forces and African Stability: The Case of Executive Outcomes," *The Journal of Modern African Studies,* vol. 36, no. 2 (1998): 312.

69. انظر:

Ian Douglas, "Fighting for Diamonds: Private Military Companies in Sierra Leone," in: Jakkie Cilliers and Peggy Mason (eds), op. cit., 175.

70. انظر:

David J Francis, "Mercenary Intervention in Sierra Leone: Providing National Security or International Exploitation?," *Third World Quarterly*, vol. 20, no.2 (1999): 326.

71. Howe, op. cit., 314.

72. Douglas, op. cit., 186.

73. Aning, op. cit., 166.

74. انظر:

Patrick M. Regan, "Third Party Intervention and The Duration of Intrastate Conflicts," A Paper presented to the Annual Meetings of the American Political Science Association (Philadelphia, PA 28 August- 1 September 2000), 3-4.

75. Jared F. Lawyer, op. cit. .

76. انظر: Tony Vaux et al., op. cit.

77. Ibid., 15.

78. انظر:

Thalif Deen, "UN Rejects Private Peacekeepers," *Inter Press News* (27 August 2004), at: <http://www.ipsnews.net>

79. انظر:

Jim Fisher-Thompson, "Important Role Seen for Private Firms in African Peacekeeping," *Washington File* (15 October 2004), at: <http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-english&y=2004&m=October&x=20041015173013lEJrehsiF0.1410028&t=xarchives/xarchitem.html>

80. انظر:

David Beal, Report on the International Conference *The Price of Peace: The Political Economy of Peace Operations* (Montreal, Canada: The North-South Institute, The Pearson Peacekeeping Centre, 30 November-1 December 2001), 3.

81. Lilly, "The Privatization of Peacekeeping", op. cit., 2.

82. Ibid., 3.

83. انظر:

Allan Gerson and Nat J. Colletta, *Privatizing peace: From Conflict To Security* (Ardsley, N.Y.: Transnational Publishers, 2002), 86.

84. Lilly, "The Privatization of Peacekeeping", op. cit.,10.

85. انظر في هذا الصدد:

Nicholas Sambanis and Jonah Schulhofer-Wohl, "Evaluating Multilateral Interventions in Civil Wars: A Comparison of UN and Non-UN Peace

Operations," Dept. of Political Science, Yale University, at: <http://pantheon.yale.edu/~ns237/index/research/nonUN.pdf>

86. انظر:

Virginia Haufler, "International Diplomacy and the Privatization of Conflict Prevention," *International Studies Perspective*, vol. 5, no. 2 (May 2004): 160.

87. انظر:

Bernedette Muthien and Ian Taylor, "The Return of the Dogs of War? The Privatization of Security in Africa," in: Rodney Bruce Hall and Thomas J. Biersteker (eds), op. cit., 192.

88. انظر:

Michael Kempa, Ryam Carrier, Jennifer Wood and Clifford Shearing, "Reflections on the Evolving Concept of 'Private Policing'," *European Journal on Criminal Policy and Research*, vol.7 (1999): 200.

89. انظر:

Jenny Irish, "The Business of Private Policing in South Africa: Sentry Security and the Armed-Response Sector" in: Robert C. Davis and Sarah Dadush et. Al, *The Public Accountability of Private Police: Lessons from New York, Johannesburg, and Mexico City* (Broadway, New York: Vera Institute of Justice, August 2000), 21.

90. انظر موقع مؤسسة الصناعة الأمنية على الإنترنت:

<http://www.the-sia.org.uk>

وانظر كذلك موقع اتحاد الصناعة الأمنية على الإنترنت:

<http://www.securitygateway.com >

91. «الشركات الأجنبية تسعى للسيطرة على الأسواق المحلية: متى يرى قانون تنظيم عمل شركات الحراسة والأمن النور؟»، **نهضة مصر** (القاهرة: 23 آب/ أغسطس 2005). في: <http://www.gn4me.com/nahda/artDetails.jsp?edition_id=911&artID=1183982>

92. علي القحطاني، «البيروقراطية تؤخر منح تصريح أول شركة مساهمة للحراسات الأمنية،» **الوطن** (الرياض: 29 أيلول/ سبتمبر 2003)، في:

<http://www.alwatan.com.sa/daily/2003-09-29/affair.htm>

93. انظر موقعها على الإنترنت:

<www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&id=3316&sectionid=1>

94. انظر:

<http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=26418>

95. مقابلة مع نائب مدير شركة الهدف (الخرطوم: 16 كانون الثاني/ يناير 2005).

96. انظر:

Jaap de Waard, "The Private Security Industry In International Perspective," *European Journal on Criminal Policy and Research*, vol. 7, no. 2 (1999), p144.

97. انظر:

Christopher Reynolds, "Private Policing: Creating New Options," in Chappell, D and Wilson, P., *Australian Policing: Contemporary Issues* (Sydney: Butterworths: 1996), at: <http://www.global-logic.net/prpol.htm>

98. انظر: Robert C. Davis and Sarah Dadush et. al., op. cit., 1.

99. انظر:

Marc-Antoine Pérouse de Montclos, States in Crises And General in Security: Does Africa Need the Police? *Le Monde Diplomatique* (September 1997) (English Edition), at: <http://mondediplo.com/1997/09/afpol>

100. Ibid.

101. Vaux, p13.

102. انظر:

Report On the Workshop on "The Privatization of Security in Latin America," *FOCAL Policy Paper*, 31 (July 1999).

103. انظر:

Jakkie Cilliers and Richad Cornwell, "Africa-from the Privatization of Security to the Privatization of War," in: Jakkie Cilliers and Peggy Mason (eds), op. cit., 30.

104. Kempa, *et al.*, op. cit., 198.

105. انظر:

P.W. Singer, "Outsourcing War," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 2 (March/ April, 2005): 125.

106. انظر:

Deborah Avant, "The Privatization of Security and Change in the Control of Force," *International Studies Perspective*, vol. 5, no. 2 (May 2004), 156.

107. Singer, "Outsourcing War," op. cit., 125.

المراجع

المراجع العربية:

ابن منظور ، محمد بن مُكرَّم، **لسان العرب**، في:
<http://qamoos.sakhr.com/openme.asp?fileurl=/html/7058937.html>

أحمد، حسن مكي محمد، «ظاهرة تلاشي الجيوش النظامية في الدولة الأفريقية»، **دراسات استراتيجية**، العدد 10 (الخرطوم: تموز/ يوليو 1997).

الجمعية العامة للأمم المتحدة، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية في ظل عالم يتحول للعولمة الجمعية العامة للأمم المتحدة** (جنيف، سويسرا، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، 26-30 حزيران/ يونيو 2000)، في:
<http://www.un.org/arabic/ga/S_24/2099.htm>

الهيثم الأيوبي وآخرون، **الموسوعة العسكرية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).

علي القحطاني، «البيروقراطية تؤخر منح تصريح أول شركة مساهمة للحراسات الأمنية»، **الوطن** (الرياض: 29 أيلول/ سبتمبر 2003)، في:
<http://www.alwatan.com.sa/daily/2003-09-29/affair.htm>

عبدالنور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2005).

«الشركات الأجنبية تسعى للسيطرة على الأسواق المحلية: متى يرى قانون تنظيم عمل شركات الحراسة والأمن.. النور؟»، **نهضة مصر** (القاهرة: 23 آب/ أغسطس 2005)، في:
<http://www.gn4me.com/nahda/artDetails.jsp?edition_id=911&artID=1183982>

وموقعها على الإنترنت:

<www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&id=3316&sectionid=1>

المراجع الأجنبية:

Amnesty International, *Proliferation: Global Growth in Small Arms* (2001). <http://web.amnesty.org/web/tt.nsf/june2001/proliferation>

Aning, Emmanuel Kewsi, "Whither Africa's Security in the New Millennium: State or Mercenary Induced Stability?" *Global Society*, vol. 15, no. 2 (2001).

Abrahamsen, Rita & Michael C. Williams, *The Globalization of Private Security: Country Report Nigeria* (Aberystwyth: Dept. of International Politics, University of Wales, 2005).

http://users.aber.ac.uk/rbh/privatesecurity/country%20report-nigeria.pdf

Avant, Deborah "Private Security Companies," *New Political Economy*, vol. 10, no. 1 (March 2005).

_____, "The Privatization of Security and Change in the Control of Force," *International Studies Perspective*, vol. 5, no. 2 (May 2004).

Axworthy, Lloyd "Human Security and Global Governance: Putting People First," *Global Governance*, vol. 7, no. 1 (January– March 2001).

BBC, "Blunkett Backs 'Civilian' Police," (19 May 2004).

BBC, "1982: Seychelles Coup Leader Guilty of Hijack," <http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/july/27/newsid_2499000/2499153.stm>

Beal, David Report on the International Conference "The Price of Peace: The Political Economy of Peace Operations," (Montreal, Canada: The North-South Institute, The Pearson Peacekeeping Centre, 30 November – 1 December 2001).

Beyani, Chaloka and Damian Lilly, "Regulating Private Military Companies: Options for the UK Government," *International Alert* (August 2001).

Bruce Hall, Rodney and Thomas J. Biersteker (eds), *The Emergence of Private Authority in Global Governance* (Cambridge: Cambridge University Press. 2002).

Buchan, P. Bruce "The East India Company 1749-1800: The Evolution of a Territorial Strategy and The Changing Role of the Directors," *Business and Economic History*, vol. 23, no. 1 (Fall 1994).

Burke, Anthony "Caught between National and Human Security: Knowledge and Power in Post-Crisis Asia," *Pacifica Review*, vol. 13, no. 3 (October 2001).

Canadian Foreign Ministry website: <http://www.dfait-maeci.gc.ca/foreignp/humansecurity/ menu-e.asp>

Cilliers, Jakkie and Peggy Mason (eds), *Peace, Profit or Plunder? The Privatization of Security in War-Torn African Societies* (Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies, January 1999).

Cohen, Nick "The Mercenaries who Fight for Britain," *New Statesman*, vol. 16, no. 741 (27 January 2003).

Daragahi, Borzou "Use of Private Security Firms in Iraq Draws Concerns," *The Washington Times* (10 June 2003).

<http://washingtontimes.com/world/20031006-122420-5426r.htm>

Davis, Robert C. and Sarah Dadush et. al., *The Public Accountability of Private Police: Lessons from New York, Johannesburg, and Mexico City* (Broadway, New York: Vera Institute of Justice, August 2000).

De Waard, Jaap "The Private Security Industry In International Perspective," *European Journal on Criminal Policy and Research*, vol. 7, no. 2 (1999).

Deen, Thalif "UN Rejects Private Peacekeepers," *Inter Press News* (27 August 2004) <http://www.ipsnews.net>

Duffield, Mark "War as a Network Enterprise: The New Security Terrain and Its Implications," *Cultural Values*, Vol. 6, No. 1 & 2 (2002).

Francis, David J., "Mercenary Intervention in Sierra Leone: Providing National Security or International Exploitation?" *Third World Quarterly*, vol. 20, no.2, 1999.

Fredland, J. Eric "Outsourcing Military Force: A Transactions Cost Perspective On The Role Of Military Companies," *Defence and Peace Economics*, Vol. 15, no.3 (June, 2004).

Gurkhas website <http://www.army.mod.uk/brigade_of_gurkhas>

Gerson, Allan and Nat J. Colletta, *Privatizing Peace: From Conflict To Security* (Ardsley, New York: Transnational Publishers, 2002).

Haufler, Virginia "International Diplomacy and the Privatization of Conflict Prevention," *International Studies Perspective*, vol. 5, no. 2 (May 2004).

Howe, Herbert M., "Private Security Forces and African Stability: the Case of Executive Outcomes," *The Journal of Modern African Studies*, vol. 36, no. 2 (1998).

Lawyer, Jared F., "The Role of Private Military Corporations in Failing Nation-States," Presented at the Conference on Multinational Corporations, Development & Conflict (Oxford: Queen Elizabeth House, 6 December 2003).

Lilly, Damian, "The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities," Disarmament Forum, No. 3 (United Nations Institute for Disarmament Research, 2000).

Lohr, Steve, "Uncoal Battle May Hinge on the Strategic Value of Oil," *International Herald Tribune* (14 July 2005).

Makinson, Larry, *Outsourcing the Pentagon* (Washington: The Center for Public Integrity, 29 September 2004).

<http://www.publicintegrity.org/pns/report.aspx?aid=385>

Mandel, Robert, "The Privatization of Security," A Paper Prepared for the International Studies Association 41st Annual Convention (Los Angeles: 14-18 March 2000) <http://www.ciaonet.org/isa/mar01>

Marc-Antoine Pérouse de Montclos, "States In Crises and General Insecurity: Does Africa Need the Police?" *Le Monde Diplomatique* (September 1997) <http://mondediplo.com/1997/09/afpol>

Michael Fleshman, "Small Arms in Africa: Counting the Cost of Gun Violence," *Africa Recovery*, vol.15, no.4 <http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/vol15no4/154arms.htm>

Ministére de la Sécurité Publique, "Private Security: Partners in Internal Security," White Paper (December 2003).

<http://www.canasa.org/newwebsite/content_pages/news_events/livre_blanc_secprive_12-03_en.pdf#search='private%20security%20industry>

Moller, Bjorn "National, Societal and Human Security: A General Discussion with a Case Study from the Balkans," in *What Agenda for Human Security in the Twenty-First Century? First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institution Proceedings* (Paris: UNESCO, 2001)

_____, "Privatization of War and the Regulation of Violence?" Institut for Historie, Internationale Studier og Samfundsforhold (IHIS) <http://www.ihis.aau.dk/~bm/HW-Festschrift.doc>

Musah, Abdel-Fatau "Privatization of Security, Arms Proliferation and the Process of State Collapse in Africa," *Development and Change*, vol. 33, no. 5. (2002).

Nundy, Julian, "France Mercenary," *Voice of America* (5 may 1999), in Global Security website <ttp://www.globalsecurity.org/military/library/news/1999/05/990519-merc.htm>

Oliver, Mark and Jane Kirby, "The Brigade of Gurkhas," *Guardian Unlimited* (30 September 2004) <http://www.guardian.co.uk/print/0%2C3858%2C5028613-110595%2C00.html>

Ostergard Jr, Robert L., "Politics in the Hot Zone: AIDS and National Security in Africa," *Third World Quarterly*, vol. 23, no 2 (1 April 2002)

"Outsourcing 2000," *Fortune* (29 May 2000), Pullout Section.

Paris, Roland "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" *International Security*, vol. 26, no. 2 (Fall 2001)

Peterson, Laura, Privatizing Combat, The New World Order (Washington: The Center for Public Integrity, 28 October 2002) <http://www.publicintegrity.org/bow/printer-friendly.aspx?aid=148>

Regan, Patrick M. "Third Party Intervention and The Duration of Intrastate Conflicts," A Paper Presented to the Annual Meetings of the American Political Science Association (28 August- 1 September 2000).

Report on the Workshop: "The Privatization of Security in Latin America," *Focal Policy Paper* (31 July 1999).

Rudolph, Christopher "Security and the Political Economy of International Migration," *American Political Science Review*, vol. 97, no. 4 (November 2003).

Sambanis, Nicholas and Jonah Schulhofer-Wohl, "Evaluating Multilateral Interventions in Civil Wars: A Comparison of UN and Non-UN Peace Operations," Dept. of Political Science, Yale University

<http://pantheon.yale.edu/~ns237/index/research/nonUN.pdf>

Security Industry Association website: <www.securitygateway.com>

Sheppard, Simon "Soldiers for Hire: Private Military Corporations," *Contemporary Review* (August, 1999)

<http://www.findarticles.com/p/articles/mi_m2242/is_1603_275/ai_55683933>

Singer, P. W. "Outsourcing War," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 2 (March/ April, 2005).

_____ , *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2003).

_____ ,"AIDS and International Security," *Survival*, vol. 44, no. 1 (Spring 2002) .

Smith, Ken (ed.), *Critical Security Studies and World Politics* (Boulder: Lynne Rienner Publisher, 2005).

Syria News <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=26418>

Tancredo, Tom, "Immigration, Citizenship, and National Security: The Silent Invasion," *Mediterranean Quarterly*, vol.15, no.4 (Fall 2004).

Tiersky, Ronald, "The Strategic Significance of Europe's Demographic Deficit," *American Foreign Policy Interests*, vol. 26 (2004).

Traynor, Ian "The Privatization of War," *The Guardian* (10 December 2003) <http://www.guardian.co.uk/international/story/0%2C3604%2C1103566%2C00.html>

UK Security Industry website <www.the-sia.org.uk>

United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1994* (New York: Oxford University Press, 1994)

Vaux, Tony et al., "Humanitarian Action and Private Security Companies: Opening the Debate" (2002) <http://www.international-alert.org/publications/88.php>

Wikipedea, <http://en.wikipedia.org/wiki/Bob_Denard>

Williamson, O. E. "Public Bureaucracies: A Transactions Cost Economics Perspective," *The Journal of Law, Economics & Organization*, vol. 15, no.1 (1999).

Yakov, Valery "Russia's 'Wild Geese',Or An Evening With a Mercenary," *Current Digest of the Post-Soviet Press* (5 May 1993), at:

<http://www.currentdigest.org>

Yeoman, Barry "Soldiers of Good Fortune," *Mother Jones* (May-June 2003)

<http://www.motherjones.com/news/feature/2003/05/ma_365_01.html>

نبذة عن المؤلف

حسن الحاج علي أحمد: حاصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة شمال تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992، وعلى درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً عام 1981.

يعمل أستاذاً مساعداً في قسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم منذ عام 2005، وكان أستاذاً زائراً في كلية الدراسات العليا لدراسات المناطق بجامعة هانكوك بكوريا الجنوبية خلال الفترة 2001 - 2005، ورئيساً لتحرير مجلة **دراسات استراتيجية** التي يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في الخرطوم، وأستاذاً غير متفرغ في المعهد القومي للدراسات الدبلوماسية بالخرطوم.

له عديد من الدراسات والمقالات المنشورة في كتب ودوريات متخصصة، ومن أهمها: **الانتخابات في السودان** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1999) (بالاشتراك)، و«العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية»، مجلة **عالم الفكر** (نيسان/ إبريل 2005). وباللغة الإنجليزية:

"The Status of Teaching Arabic in Higher Education in the Arab World," in *Teaching and Learning Languages* (Seoul: Wolin Publisher, 2003); "The New World Order and the Islamic World," *The American Journal of Islamic Social Sciences* (Fall 1991).

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13. ماجد كيالي — المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14. حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15. مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16. عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17. ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18. محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19. أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20. سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21. إبراهيم سليمان مهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22. عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23. جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24. عادل عوض
وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25. محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28. فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل: (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37. أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41. حسن بكر أحمد — العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42. عبدالقادر محمد فهمي — دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43. عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي — العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44. إبراهيم سليمان مهنا — التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45. محمد صالح العجيلي — دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46. موسى السيد علي — القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47. سمير أحمد الزبن — النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم — التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49. باسيل يوسف باسيل — سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50. عبدالرزاق فريد المالكي — ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51. شذا جمال خطيب — الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59. هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60. منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: (حالة دراسية من دولة عربية)
61. رضا عبدالجبار الشمري — البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62. خليل إسماعيل الحديثي — الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63. علي سيد فؤاد النقر — السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64. خالد محمد الجمعة — آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65. عبدالخالق عبدالله — المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي — التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67. الطاهرة السيد محمد حمية — سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68. عصام سليمان الموسى — تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69. علي أسعد وطفة — التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70. أسامة عبدالمجيد العاني — المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78. سلمان قادم آدم فضل — حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79. ناظم عبدالواحد الجاسور — ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80. فيصل محمد خير الزراد — الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81. جاسم يونس الحريري — دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82. علي محمود الفكيكي — الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83. عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84. إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي: (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85. سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86. منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87. محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88. محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89. رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90. هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91. محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92. أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93. هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94. محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96. مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97. علي مجيد الحمادي — الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98. آرشاك بولادیان — مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99. خليل إبراهيم الطيار — الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100. جهاد حرب عودة — المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101. محمد علي داهش ورواء زكي يونس — اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102. عبدالله المجيدل — حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103. حسام الدين ربيع الإمام — البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104. شريف طلعت السعيد — مسار التجربة الحزبية في مصر (1974-1995)
105. علي عباس مراد — مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106. عمار جفال — التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107. فتحي درويش عشيبة — الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108. عدي قصيور — حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109. عمر أحمد علي — جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110. محمد خليل الموسى — التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111. محمد فايز فرحات — مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكوفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة في مسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد الكيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.
7. إن أي ملاحظات ترد حول الدراسة بحدوث ممارسات مخالفة للأعراف الأكاديمية يكشفها المحكمون سوف تكون سبباً لرفض الدراسة فوراً، ويحتفظ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بحقه في رفض أي عمل آخر يقدمه الباحث المعني لاحقاً.

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاسم : .....

المؤسسة : .....

العنوان : .....

ص. ب : ..... المدينة : .....

الرمز البريدي : .....

الدولة : .....

هاتف : ..... فاكس: .....

البريد الإلكتروني : .....

بدء الاشتراك : (من العدد: ..... إلى العدد: .....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسند القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص. ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

KHALIFA-DZ-SCAN

join us on Facebook:

https://www.facebook.com/groups/S.Politiques.ADM.POL.PUBLIQUE/

khalifa-DZ-SCAN

Join US on Facebook :

https://www.facebook.com/groups/S.Politiques.ADM.POL.PUBLIQUE

ISBN 9948-00-897-9

9 789948 008972

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2- 971- فاكس: 4044542 -2- 971-

E-mail: pubdis@ecssr.ae